الأمم المتحدة
العراق

تقرير النتائج السنوي

2024

شتلة مانغروف ضمن مشروع برنامج الأغذية العالمي في البصرة.
حقوق الصورة: برنامج الأغذية العالمي / مرتضى الطبلاني

حقوق الصورة:
2025 الأمم المتحدة في العراق

المحتويات

كلمة منسق الأمم المتحدة المقيم 1

فريق الأمم المتحدة القطري في العراق 2

الشركاء الأساسيون في التنمية 3

الفصل الأول: السياق القطري 4

الفصل الثاني: نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون 6

نظرة عامة على إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة في العراق 7

الأولوية الاستراتيجية ١ تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية وشمول الجميع 8

الأولوية الاستراتيجية ٢ تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع 16

الأولوية الاستراتيجية ٣ تطوير مؤسسات وخدمات عامة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشمولية 24

الأولوية الاستراتيجية ٤ تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ 32

الأولوية الاستراتيجية ٥ توفير حلول مستدامة للنزوح الداخلي، تضمن الكرامة والسلامة والعودة الطوعية للفئات المتأثرة 40

كيان واحد للأمم المتحدة في العراق: الاتساق والفاعلية والكفاءة 48

كفاءة الأعمال 48

التواصل ككيان واحد للأمم المتحدة 48

الشباب 2030 50

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة 51

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين 51

حقوق الانسان 52

الشراكات وتمويل تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة 53

نظرة عامة على الجوانب المالية وتعبئة الموارد 54

الفصل الثالث الأولويات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري لعام 2025 59

لقطة من احتفالات رأس السنة الأيزيدية التي أقيمت في معبد لالش التاريخي بدهوك شمال العراق، في إطار توثيق جهود المنظمة الدولية للهجرة بعدسة أنجام رسول/ المنظمة الدولية للهجرة

ساهم دعم الأمم المتحدة في تعزيز منظومة الإدارة البيئية وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في العراق. حيث تم تحقيق إنجازات محورية شملت صياغة الاستراتيجية الوطنية للبيئة واعتماد أهداف للتنوع البيولوجي. وقد تم استعراض هذه الجهود، إلى جانب مبادرات أخرى، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP29).

شكّل هذا المنبر العالمي فرصة استراتيجية للعراق للمساهمة الفاعلة في النقاشات الدولية حول المناخ، وتعزيز أولوياته الوطنية في بناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي.

في إطار الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لتعزيز القدرات والدعم اللوجستي، أبرز العراق جهوده نحو التحول الأخضر، فيما عبّر وفد الشباب العراقي عن صوت مستقبل البلاد في المحافل العالمية، حيث قدموا أفكارًا مبتكرة وحلولًا عملية في الحوار العالمي حول المناخ، تعكس تطلعات جيل جديد طامح للتغيير.

إلى جانب هذه الإنجازات، حققت الأمم المتحدة خلال عام 2024 تقدمًا ملموسًا في دعم الحلول المستدامة للنازحين في العراق والعائدين من سوريا، بما في ذلك إعادة تأهيل المساكن، وتسهيل العودة وإعادة التوطين، وتعزيز الوصول إلى الوثائق الرسمية والمساعدة القانونية، إضافة إلى دعم سبل العيش المستدامة. وتُجسّد هذه الجهود، بالشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة، التزام الأمم المتحدة الراسخ بالمساهمة في بناء مستقبل أكثر تماسكًا وعدالة وشموليةً وازدهارًا للعراق.

ومع ختام الدورة الحالية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، يبقى التزام الأمم المتحدة بدعم مسيرة العراق التنموية ثابتًا، وستواصل العمل مع الحكومة والشركاء لمواجهة التحديات الناشئة واستثمار الفرص الجديدة،

لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في مسيرة التنمية المستدامة والشاملة.

غلام محمد إسحاق زي
المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق

كلمة
المنسق المقيم للأمم المتحدة

بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، يسعدني أن أقدّم التقرير السنوي لنتائج عام 2024.

يعكس التقرير حصيلة الإنجازات المشتركة لـ ٢٣ جهة تابعة للأمم المتحدة، وقّعت على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2020–2024، بالشراكة مع حكومة العراق. وفي العام الأخيرمن تنفيذ هذا الإطار، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة وشركاء آلتنمية لدفع مسيرة العراق نحو السلام والتنمية والازدهار.

يستند هذا الالتزام المشترك إلى نهج موحد يجمع بين جهود التنمية المستدامة والعمل الإنساني وبناء السلام. كما استندت جهود الأمم المتحدة في العراق إلى هذا النهج في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الخمس لإطار التعاون، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية في العراق.

في عام 2024، حققنا تقدم ملموس في تعزيز التماسك الاجتماعي. حيث ساهمت جهودنا المشتركة في تعزيز بناء السلام بقيادة المجتمع، وتمكين المرأة والشباب كعناصر فاعلة في عملية السلام، وتسهيل العودة الآمنة وإعادة الإدماج الكريمة للأسر النازحة. كما ساهمت مبادرات الأمم المتحدة في حماية حقوق الأقليات، بما في ذلك حقوق ملكية الأراضي لمجتمع الإيزيديين، وتقديم المساعدات المالية للفئات الهشّة، وتقييم أهلية النازحين للحصول على الضمان الاجتماعي.

دعمت الأمم المتحدة حكومة العراق في إجراء التعداد السكاني لعام 2024، وهو أول تعداد وطني للسكان والأسر منذ أكثر من ثلاثة عقود.

شملت المبادرات أيضًا دعم تطوير السياسات، وتعزيز قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني، وتحفيز ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل، بما يُسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة واندماجًا. وعملت كذلك على دعم السياسات الوطنية المتعلقة بالتوظيف والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأعمال الخضراء، وإطلاق منصة لربط الباحثين عن عمل بالوظائف المتاحة، وتيسير الوصول إلى التمويل وخدمات تطوير الأعمال، خصوصًا للنساء والفئات الهشّة، مما أسهم في فتح مسارات جديدة نحو سبل عيش مستدامة وتعزيز التمكين الاقتصادي للجميع.

وفي جانب الخدمات العامة، شمل الدعم الإصلاحات التشيعية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطبيق استراتيجيات الحوكمة الرقمية. ومن أبرز الإنجازات في هذا الصدد كان رقمنة «خطة سلامة المياه"، بالإضافة إلى حملة «العودة إلى التعلم" بالتعاون مع وزارة التربية ومكتب رئيس الوزراء، والتي ساعدت في إعادة دمج الأطفال المتسربين من المدارس بالتعليم. وساهمت الأمم المتحدة في تعزيز حركة التجارة في العراق من خلال تسهيل أتمتة الإجراءات الجمركية عبر النظام الآلي للبيانات الجمركية (الأسيكودا)، بما انعكس إيجابًا على القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع العراقي بأكمله.

الشركاء الأساسيون في التنمية

وتُشكل الشراكة محورًا أساسيًا في دعم الأمم المتحدة للعراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإيمانًا بالأهمية الجوهرية للتنسيق والتكامل بين الشركاء في التنمية، تتبنى الأمم المتحدة في العراق نهجًا موحدًا في تحقيق طموحات أجندة 2030. وبالتوازي مع دعم الجهات المانحة وتعاون نظرائنا في حكومة العراق، تشكل الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية ركائز أساسية في سعينا المشترك لبناء مستقبل أكثر إشراقًا لجميع العراقيين.

شركاء التمويل

حكومة العراق
أستراليا
النمسا
بلجيكا
كندا
لجنة المساواة بين الجنسين
جمهورية التشيك

الدنمارك
إستونيا
الاتحاد الأوروبي
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
التحالف العالمي للقاحات والتحصين

صندوق البيئة العالمي
صندوق حلول النزوح الداخلي
أيرلندا
إيطاليا
اليابان
جمهورية كوريا
الكويت

نيوزيلندا
النرويج
النرويج
التغذية الدولية
المملكة العربية السعودية
جمهورية سلوفاكيا
مستشفى سانت جود لأبحاث الأطفال

السويد
شركة تويوتا العراق
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة

فريق الأمم المتحدة في العراق

يضم فريق الأمم المتحدة في العراق 23 وكالة وصندوقًا وبرنامجًا متخصصًا، ويكرّس جهوده لدعم مسيرة العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقًا من مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وبقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية، يقدّم فريق الأمم المتحدة في العراق تدخلات قائمة على الأدلة وخبرات متخصصة لتحسين سبل العيش لجميع العراقيين، مع إيلاء تركيز خاص للفئات الأكثر ضعفًا وهشاشةً.

يُعد إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة في العراق (2020–2024) بمثابة خارطة الطريق التشغيلية، التي تحدد خمس أولويات استراتيجية مشتركة تتمثل في تعزيز التماسك الاجتماعي والحماية والإدماج ودعم النمو الاقتصادي الشامل وتطوير الخدمات والمؤسسات وتمكين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على مواجهة التغير المناخي، وإيجاد حلول مستدامة للنزوح.

تتكامل أولويات الأمم المتحدة في العراق مع الرؤية الوطنية للتنمية من خلال دمج محاور العمل الإنساني وجهود التنمية وبناء السلام في منظومة موحدة، وقد جرى مواءمة هذه الأولويات بشكل كامل مع رؤية العراق 2030، ورؤية حكومة إقليم كردستان للمستقبل، وخطة التنمية الوطنية، وغيرها من الوثائق الاستراتيجية. ويضمن هذا التكامل انسجام جهود الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية، لضمان الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية إلى التنمية المستدامة وبناء السلام، بما يرسّخ التزام المنظمة بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب ووصول جهودها إلى الفئات الأكثر احتياجًا أولًا.

الأمم المتحدة
العراق

ESCWA
Food and Agriculture Organization of the United Nations
International Labour Organization
IOM UN MIGRATION
International Trade Centre
UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
UN trade & development
UNDP
UN environment programme
unesco
UNFPA
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
UNHCR The UN Refugee Agency
unicef
UNIDO UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
UNMAS
United Nations Office on Drugs and Crime
UNOCT
UNOPS
UN VOLUNTEERS
UN WOMEN
WFP World Food Programme
World Health Organization

لمحة سريعة عن العراق

إجمالي عدد سكان العراق (تعداد 2024)

46.11 مليون

من المتوقع أن يصل عدد السكان بحلول عام 2050 إلى

74.5 مليون نسمة

نسبة سكان المناطق الحضرية في إقليم كردستان عام 2024

%70.2

نسبة سكان المناطق الحضرية في العراق الاتحادي عام 2024

%84.6

يقدّر عدد النازحين داخليًا بحوالي مليون شخص (تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر 2024)

1 مليون

يقدّر عدد النازحين داخليًا بحوالي مليون شخص (تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر 2024)

2.5 مليون

نسبة الأسر التي تحصل على مياه من مصادر مُدارة بشكل آمن

%59.74

معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)

66 حالة وفاة

سجّل معدل النمو الاقتصادي لعام 2024 نسبة

%0.1

بلغ معدل البطالة في عام 2024

%16.2

معدل البطالة بين فئة الشباب (15-24 سنة)

%35.8

نسبة الأطفال المتسربين من المدارس (6-11 سنة)

%10

يحتل العراق المرتبة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

128 قبل الرمل

من أصل 185 دولة

يحتل العراق في مؤشر جامعة نوتردام للتغير المناخي المرتبة

120

من أصل 187 دولة

يحتل العراق المرتبة في مؤشر السلام العالمي المرتبة

151

من أصل 163 دولة

مؤشر النساء والسلام والأمن المرتبة

168

من أصل 177 دولة

أشجار النخيل بأكياس واقية، ضمن ابتكارات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للزراعة المستدامة في العراق. الصورة © الفاو/ريم السعدون

الفصل الأول

السياق القطري

وفقًا للتعداد الوطني لعام 2024، الذي يُعد الأول منذ ما يقارب أربعة عقود، يبلغ عدد سكان العراق 46.11 مليون نسمة، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم ليصل إلى 74.5 مليون نسمة بحلول عام 2050.[1] ويُشكل ذلك تحديًا استراتيجيًا يتمثل في استثمار العائد الديموغرافي مع ضمان إدارة مستدامة للموارد وتوفير خدمات عادلة وشاملة.[2]

كما كشف التعداد عن تباينات إقليمية واضحة؛ إذ يتمتع إقليم كردستان العراق بمعدلات أعلى في التمدن والتوظيف والالتحاق بالتعليم، بينما يتقدم العراق الاتحادي في معدلات تملّك المساكن والوصول إلى الخدمات الأساسية. تُعد هذه البيانات مدخلًا أساسياً لوضع سياسات تنموية شاملة تُعالج فجوات الفوارق المناطقية وتُعزز النمو الشامل.

وشهد عام 2024 تطورات بارزة في المشهد الحوكمي؛ حيث أطلقت الحكومة "خطة التنمية الوطنية 2024–2028" التي تركز على النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاجتماعية، بما يعكس التزام العراق بالاستقرار طويل المدى والتنمية المستدامة. كما أطلق العراق "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة 2024–2030" لمواجهة تحديات التصحر وندرة المياه. على صعيد التشريعات، أثارت الإصلاحات القانونية نقاشات واسعة، خاصةً فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، وقانون العفو العام رقم 27 لسنة 2016، وقانون استرداد الملكية رقم 3 لسنة 2050.

يعكس المشهد الاجتماعي-الاقتصادي في العراق مزيجًا من التحديات والفرص الواعدة. إذ كان من المتوقع أن يسجّل الاقتصاد نموًا طفيفًا بنسبة 0.1٪ في عام 2024، بعد انكماش شهده في عام 2023. ولا يزال الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط، ما يجعله عرضة للتقلبات رغم ما يوفره من قوة مالية.[3] وتعمل الحكومة حاليًا على تطوير البنية التحتية من خلال مشاريع استراتيجية مثل المدن الجديدة وميناء الفاو الكبير. تبلغ نسبة البطالة 16.2٪، فيما تؤثر معدلات الفقر على شريحة واسعة من السكان.[4] كما يعاني 47٪ من الأطفال من فقر متعدد الأبعاد، بينما تحدّ أزمة التعليم من إمكاناتهم الإنتاجية إلى 41٪ فقط.[5] ويستلزم تجاوز هذه الأزمة استثمارات جادة في التعليم، لمساعدة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم الكاملة، إلى جانب تعزيز آليات الحماية الاجتماعية وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى. كما تشكل التحديات البيئية، وخاصة آثار تغير المناخ، بُعدًا إضافيًا يعقّد مسار التنمية في العراق، مما يضع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على قمة الأولويات الوطنية.

في سبيل مواجهة هذه التحديات، يركز العراق على محاور أساسية تشمل تنويع الاقتصاد، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتفعيل الحوكمة التشاركية، وتحقيق الاستدامة البيئية. ومن خلال الاستثمار في موارده البشرية والطبيعية، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز النمو الشامل، يسعى العراق إلى بناء مستقبل أفضل للجميع بدعم المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

[1] تقرير هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

[2] توقعات السكان لعام 2025 مأخوذة من تقرير التوقعات السكانية الصادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2022 .

[3] حكومة العراق، المسح الاجتماعي-الاقتصادي للأسر في العراق

[4] معدل البطالة في العراق مرشح لتسجيل أعلى مستوى خلال عقد في عام 2024» كردستان24، 15 نوفمبر 2024.

[5] اليونيسف/ آثار تغيّر المناخ على الأطفال والشباب في العراق

نظرة عامة على إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة في العراق

الأولويات الاستراتيجية الخمس لإطار التعاون

الأولوية الاستراتيجية 1	الأولوية الاستراتيجية 2	الأولوية الاستراتيجية 3	الأولوية الاستراتيجية 4	الأولوية الاستراتيجية 5
تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية والدمج	تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع	تطوير مؤسسات وخدمات عامة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشمولية	تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ	توفير حلول مستدامة للنزوح الداخلي، تضمن الكرامة والسلامة والعودة الطوعية للفئات المتأثرة

المساهمات في التحولات الستة الرئيسية

النُظم الغذائية	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الربط الرقمي	التعليم	العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية	معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث

الفصل الثاني

نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون

على مدار السنوات الخمس لتنفيذ إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2020–2024) في العراق، عمل فريق الأمم المتحدة القطري بتعاون وثيق مع حكومة العراق لضمان مواءمة جهوده مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. يقدم هذا التقرير ملخصًا للإنجازات المشتركة التي حققتها 23 هيئة تابعة للأمم المتحدة ضمن خمسة محاور استراتيجية رئيسية، وهي: التماسك الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وكفاءة المؤسسات والخدمات، والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إيجاد حلول مستدامة للنزوح.

في عام 2024، حققت الأمم المتحدة تقدمًا ملموسًا في مجالات حيوية مثل الإصلاحات التشريعية، والخدمات الاستشارية للسياسات، وبناء القدرات في قطاعات متعددة. ومن أبرز الإنجازات في هذه الفترة كان تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال دعم الحلول المجتمعية مثل لجان السلام المحلية، ودعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير السياسات الشاملة وتقديم المساعدات في سبل العيش للفئات الهشّة إلى جانب تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية عالية الجودة مثل التعليم، والصحة، والمياه، والصرف الصحي.

كما ساهمت الأمم المتحدة بشكل فعال في تحقيق الاستدامة البيئية عبر مبادرات ركزت على تطوير الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية مناخيًا، وتعزيز الالتزام بالحفاظ على التنوع البيولوجي. فضلًا عن تحقيق تقدم كبير نحو إيجاد حلول مستدامة لأوضاع النازحين، شملت تيسير العودة، إعادة تأهيل مساكنهم، وتأمين حقوق حيازتهم للأراضي.

عكس هذه الإنجازات التزام الأمم المتحدة بدفع مسار التحول التنموي في العراق، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع الحكومة كافة الشركاء الرئيسيين.

نطاق عملنا في العراق

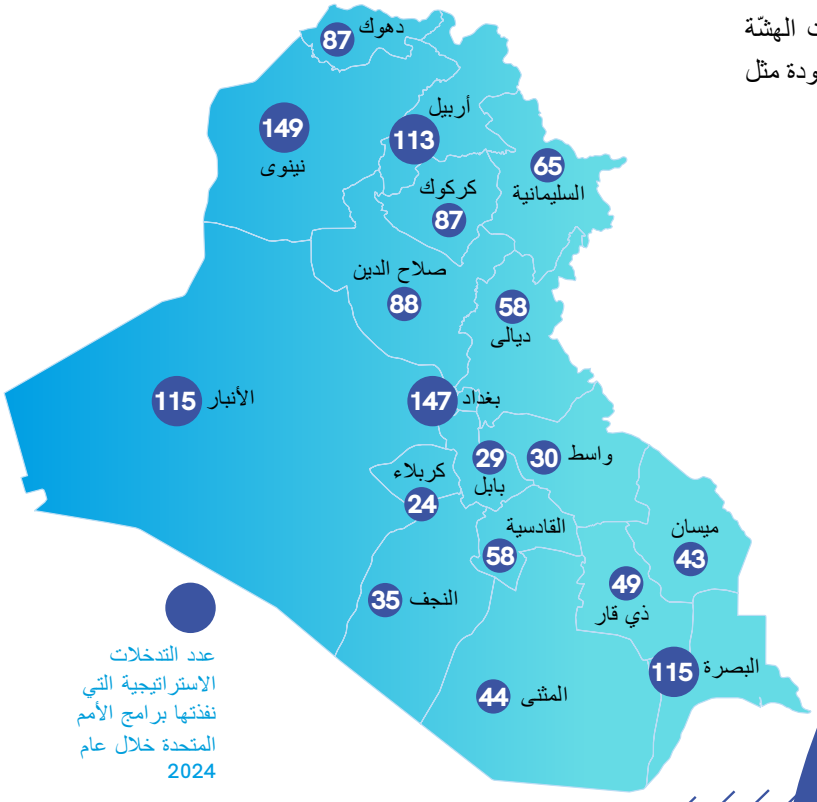

لقطة من مدينة الشورة في الموصل أثناء تدشين تمثال "الوحدة والصمود" في عام 2024، تخليدًا لذكرى من فقدوا حياتهم نتيجة أعمال التطرّف العنيف قبل عشر سنوات، وتأكيدًا على الالتزام ببناء عراق ينعم بالسلام والازدهار، بعدسة رابر أ. عزيز/المنظمة الدولية للهجرة

كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ الأولوية الاستراتيجية 1

Food and Agriculture Organization of the United Nations
International Labour Organization
IOM UN MIGRATION
UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
UNDP
unesco
UNFPA
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
UNHCR The UN Refugee Agency
unicef
UNMAS
United Nations Office on Drugs and Crime
UNOPS
UN WOMEN
UN VOLUNTEERS
WFP World Food Programme

الأولوية الاستراتيجية

1

تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية وشمول الجميع

أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الأولوية الاستراتيجية 1 في تحقيقها

بالأرقام:
النتائج الرئيسية التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في عام 2024

2,695

أسرة عائدة استفادت من برامج إعادة تأهيل المساكن،
مما أسهم في تسهيل عملية اندماجهم وتعزيز قبولهم داخل المجتمعات المحلية

500

موظف بالجهات الحكومية وقائد مجتمعي تم تدريبهم على آليات الوقاية من العنف الأسري والاستجابة الفعّالة له

285,000

طفل وامرأة وأسرة استفادوا من خدمات حماية الطفل والاستجابة للعنف الأسري

209

مبادرة للشرطة المجتمعية عززت التماسك الاجتماعي على مستوى العراق من خلال بناء الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية

416

امرأة وشابًا من لجان ومجموعات السلام المحلية شاركوا بفاعلية في مبادرات بناء السلام وتعزيز المصالحة

لقطة لمراسم تسليم مرفق مُجدَّد في بغداد، بعد إعادة تأهيله من كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بهدف دعم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال واليافعين المحرومين من حريتهم، من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- عزز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة **قدرات أجهزة إنفاذ القانون في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الاتجار والتصدي لتمويل الإرهاب**. فعلى سبيل المثال، ساهم في إنشاء وحدة معلومات المسافرين في مطار بغداد الدولي، ما عزز أمن الحدود الجوية عبر رصد وتتبع تحركات المسافرين ذوي المخاطر العالية أو المشتبه بانخراطهم في أنشطة إجرامية. كما نظمت الأمم المتحدة ورشة عمل نوعية لأعضاء مجلس النواب العراقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ما أسهم في موافقة مجلس الوزراء على قانون وطني رائد لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وكنتيجة مباشرة لتدريب 168 ضابطًا لمكافحة المخدرات على تقنيات التحقيق المتخصصة، أنشأت المديرية العامة لمكافحة المخدرات العراقية فريقين للرصد في بغداد، في خطوة تُعد الأولى من نوعها لتعطيل وتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات. كذلك وفرت أبحاث الأمم المتحدة أدلة علمية لدعم جهود العراق في في مكافحة المخدرات، شملت أول تحليل وطني شامل للمشكلة، وتقريرًا متعمقًا حول ديناميات الاتجار. كما دربت الأمم المتحدة كوادر وحدة المعلومات المالية، مما عزز قدراتهم على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- نفّذت الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) برنامجًا تدريبيًا استهدف 40 مسؤولًا حكوميًا إلى جانب تنظيم ورشة عمل وطنية **حول منهجية مكافحة الفساد المستندة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان** شارك فيها كل من هيئة النزاهة، ومجلس القضاء الأعلى، والوزارات القطاعية، والسلطة القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، بما مكّن الجهات المعنية من العمل المشترك لتحديد آليات تعزز الشفافية والمساءلة ضمن هياكل الحوكمة.

1.1 تعزيز السياسات والأنظمة الداعمة للتماسك لتحقيق التماسك الاجتماعي والحماية وشمول الجميع

التماسك الاجتماعي: التقدم المحرز في تطبيق سيادة القانون

- قدمت الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) دعمًا فنيًا لوزارة العدل بشأن **معايير المحاكمة العادلة، مما أسهم في تعزيز المساءلة وترسيخ مبادئ سيادة القانون**. وشمل ذلك رصد محاكمات المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش، وقضايا الفساد، والقضايا الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان لضمان التزامها الكامل بحق الجميع في محاكمة عادلة. كما نظّمت الأمم المتحدة ملتقى حواري جمع ممثلين عن لجنة حقوق الإنسان ووزارة العدل، مجلس النواب العراقي ومستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وشبكة العدالة للسجناء، لتعزيز فهم الالتزامات الوطنية والدولية للعراق تجاه معايير المحاكمة العادلة وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

- وبالتعاون مع مستشارية الأمن القومي، دعمت الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) إنشاء **سبع لجان فرعية لمكافحة التطرف العنيف** على مستوى المحافظات في كل من بابل وبغداد والديوانية وميسان والمثنى وصلاح الدين وواسط. وضعت اللجان الفرعية خطط عمل محلية متوائمة مع الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة التطرف العنيف، ما أثمر عن تدخلات موجهة وفعالة **نجحت معالجة جذور الظاهرة بشكل مستدام**.

- ساهمت الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) **إطلاق فريق عمل نسائي لمكافحة التطرف العنيف** لتعزيز مشاركة المرأة في الجهود الحكومية ذات الصلة. كما أسهم تدريب 40 ميسّرًا محليًا من مختلف أنحاء العراق على تنفيذ **برنامج الأسر القوية** في الحد من محاولات الجماعات المتطرفة استقطاب الأطفال.

- دعمت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ 209 مبادرة **للشرطة المجتمعية** إلى جانب دعمها لوزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء في المنتدى الاستشاري الوطني في تطوير وتنفيذ خطة عمل تمكين وحماية المرأة في شرطة المجتمعي لعامي 2023–2024 مما عزز التماسك الاجتماعي ورسّخ الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات العراقية، بما في ذلك المهاجرون والنازحون والمجتمعات المضيفة.

- كما دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دائرة الإصلاح العراقية بوزارة العدل في رفع قدرات سلطات السجون على **ضمان احتجاز آمن وإنساني للسجناء** ومنع انتشار الفكر المتطرف العنيف داخل المؤسسات الإصلاحية. وأسهمت الاستشارات والسياسات والبرامج التدريبية المقدمة من الأمم المتحدة في رقمنة أنظمة إدارة السجون والسجلات، مما رفع كفاءتها وخفض المخاطر الأمنية وساهم في جهود إعادة التأهيل. كذلك، دعمت الأمم المتحدة السلطات الإصلاحية العراقية في تحسين ظروف 1,100 حدث في مراكز الاحتجاز ببغداد والموصل عبر تأهيل البنية التحتية، بما شمل المرافق الصحية، وقاعات التدريب المهني، ومساحات مخصصة للأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي، إضافة إلى تدريب 48 موظفًا إصلاحيًا (بمشاركة نسائية بلغت نسبتها 35٪) على حقوق الطفل، والتقييمات النفسية الاجتماعية، وتعزيز صمود الأسرة.

لقطة لأحد الأنشطة التي ينفذها برنامج "الأسر القوية" في العراق، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الهادف إلى مكافحة التطرف العنيف

الحماية: توفير أنظمة متكاملة وفعالة لحماية الأطفال والنساء

- دعمت منظمة اليونيسف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهيئة رعاية الطفولة في تطوير **أنظمة حماية أكثر تكاملاً وفاعلية** لضمان حصول الأطفال في مختلف أنحاء العراق على خدمات الحماية الأساسية. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، أطلقت الوزارة الدائرة الوطنية للطفولة، وهي خطوة استراتيجية تضمنت التزامًا بإنشاء 44 مركزًا جديدًا للطفولة. وقد أسفرت هذه الجهود بالفعل عن تأسيس 10 وحدات لرعاية الطفولة في محافظات المثنى، وبغداد، والأنبار، ونينوى. وفي إقليم كردستان العراق، عملت الأمم المتحدة مع الوزارة على دعم 27 وحدة حماية طفل، مزودة بأخصائيين اجتماعيين مدرّبين لتقديم حزمة متكاملة من خدمات حماية الأطفال والاستجابة للعنف الموجه ضدهم. وعلى مستوى العراق، أسهمت الأمم المتحدة في تعزيز أنظمة إدارة الحالات وآليات الإحالة للأطفال والأسر في الأزمات، وتطوير قدرات الحماية للوقاية من العنف والاستغلال والاستجابة لها، ودعم برامج إعادة الإدماج والتأهيل الملائمة للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، بما في ذلك العائدون من مخيم الهول. كما عملت الأمم المتحدة على تعزيز دمج آليات حماية الطفل ضمن برامج الحماية الاجتماعية، من خلال تنسيق الجهود بين قطاعات الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وحماية الطفل، وبناء قدرات الكوادر الأمامية في مجالات الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والوقاية من العنف.

- وفي خطوة مكملة، دعمت اليونيسف وزارة العدل في تطوير **نظام قضائي أكثر مراعاة لاحتياجات الطفل**. أسهم هذا الدعم في إطلاق "محكمة صديقة للطفل"، وهي محكمة مخصصة للاستجابة لاحتياجات الأطفال، وذلك في شراكة استراتيجية مع مجلس القضاء الأعلى والمعهد القضائي. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم للمعهد القضائي في إعداد منهاج تدريبي متخصص حول "العدالة الصديقة للطفل" يهدف إلى رفع كفاءة المدعين العامين، والقضاة، والمتخصصين القانونيين على حماية حقوق الأطفال.

- وفي إطار مكافحة العنف الأسري، أسهمت الأبحاث التي أجرتها الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان) في توجيه جهود كل من الحكومة والمجتمع المدني. والتي أثمرت عن إصدار تقرير **المساءلة عن العنف الأسري في العراق»: تعزيز العدالة وعدم التمييز** الذي يبرز العنف الأسري كعقبة رئيسية أمام تحقيق حقوق المرأة، ويدعو إلى إجراء إصلاحات قضائية شاملة بهدف توفير الحماية الناجيات ومحاسبة الجناة. كما أسهم التعاون المتواصل مع الجهات المعنية، ومنها مديرية حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية، والدائرة الوطنية لشؤون المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والشرطة المجتمعية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمحامين، في دعم تنفيذ توصيات التقرير.

الشمول: تعزيز حقوق الإنسان لجميع العراقيين، بما في ذلك الأقليات

- يسّرت الأمم المتحدة، من خلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة حكومة العراق في الاستعراض الدوري الشامل، مما أسهم في إعداد ت **قرير وطني أكثر شمولًا حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان**. كما أسهم الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في تمكين المنظمات الممثلة للأقليات في العراق من التفاعل والتواصل المباشر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وآلية الاستعراض الدوري الشامل. كذلك عززت جهود المناصرة التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة قدرة الأقليات على الوصول إلى الخدمات العامة، والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، وممارسة حقوقهم الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعد أسرها لمدة أربع سنوات على يد قوات تنظيم داعش، نجحت مالوكا في إعادة بناء حياتها بشكل تدريجي في دهوك، وتتطلع إلى أن يعم السلام والاستقرار كافة أنحاء العراق. © صورة من المنظمة الدولية للهجرة / سارة الجميل

قصة نجاح

قصة نجاح ديار: نموذج ملهم في تمكين المرأة من التعبير عن رأيها وتعزيز دورها في المجتمع

وُلدت ديار حسن شريف في محافظة ذي قار – العراق، وقد واجهت منذ بداياتها تحديات اجتماعية جسيمة، إذ نشأت في بيئة غالبًا ما تُقصي النساء عن المشاركة الفاعلة. ومع ذلك، تمكنت من كسر هذه الحواجز عبر بناء مسار مهني في الإدارة القانونية، قبل أن تنتقل إلى مجال الإعلام في قناة الأهوار.

وانطلاقًا من التزامها بدعم مجتمعها، التحقت ديار ببرنامج لبناء السلام والتفاوض وحل النزاعات بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعبرت دوافعها مصرحةً: "لم يكن هدفي مجرد اكتساب المعرفة، بل كنت أرغب أيضًا في أن أكون ممثلة للنساء اللاتي يُحرمْن من التعبير عن آرائهن في مجتمعي."

وبفضل ما اكتسبته من خبرة وثقة، انضمت إلى مجلس القادة والشيوخ في ذي قار، وحققت أولى إنجازاتها البارزة بقيادة وساطة ناجحة لحل نزاع حول تقاسم الموارد المائية بين عشيرتين.

بفضل مهاراتها في التفاوض، تمكنت ديار من التوصل إلى حلول توفق بين الأعراف القبلية والممارسات الحديثة في حل النزاعات. ومن خلال عملها في مجلس القادة والشيوخ، ودورها كمدرّبة وإعلامية، أصبحت من أبرز الداعمين لمشاركة المرأة في جهود بناء السلام، وهو ما منحها مكانة مرموقة وتقديرًا كبيرًا من قبل القيادات المحلية والوطنية على حد سواء. وتحولت قصتها إلى نموذج ملهم ونموذجًا يُحتذى به للنساء في مختلف أنحاء العراق.

تبرز قصة ديار كيف يمكن للفرد أن يُحدث أثرًا ملموسًا، مؤكدةً أن تمكين النساء يُسهم في إلهام المجتمعات وتحفيزها نحو التغيير. فمسيرتها لا تقتصر على إنجازاتها الشخصية، بل تمثل حركة واسعة نحو التغيير. تؤمن ديار بأن جوهر القيادة لا يكمن في امتلاك السلطة، بل في القدرة على تمكين الآخرين من التعبير عن أنفسهم والمساهمة الفاعلة في صناعة التغيير. هذه القناعة تُجسد رسالتها في العمل المجتمعي.

3.1 تمكين الأفراد من المشاركة في آليات فعالة لمنع نشوب الصراعات وتخفيف آثارها وإدارتها، والمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي

تعزيز التعايش السلمي

- في إطار جهودها الرامية إلى بناء السلام، عملت الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) على **تمكين المجتمعات المحلية لتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي**، بالتنسيق الوثيق مع دائرتي الشباب والمرأة على المستوى الوطني، ومع رؤساء البلديات الذين يقودون "لجان السلام" على المستوى المحلي. وقد شملت هذه الجهود، على سبيل المثال، إشراك 416 من النساء والشباب، **يمثلون "مجموعات السلام" و"لجان السلام المحلية"** ، في مبادرات بناء السلام. فضلًا عن تعزيز قدرات 16 لجنة سلام بهدف تسريع عمليات المصالحة وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى جهود مكافحة التطرف العنيف. تتوزع هذه اللجان والمجموعات على 12 "مجموعة سلام" للنساء والشباب في محافظات الأنبار، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين، وسنجار، إلى جانب أربع "لجان سلام محلية" جديدة تم تأسيسها في مناطق بيجي، وتكريت، والحويجة، وبعاج. كما دعمت الأمم المتحدة تنفيذ 40 مبادرة مجتمعية أخرى قادتها المجتمعات المحلية في بناء السلام بدعم من الأمم المتحدة، وشملت هذه الأنشطة حملات تنظيف وأنشطة تشجير وتنظيم مهرجانات ثقافية.

من ضمن الأمثلة على المبادرات الناجحة نُظم **مهرجان ثقافي** في محافظة الأنبار، لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع حول الآثار السلبية للنزاع وأتاح المهرجان فرصة للحوار حول سبل تعزيز التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير منصة حيوية لمشاركة الشباب في هذه الحوارات. وبناءً على النجاح الذي حققه المهرجان، يخطط المشاركون المحليون لتكرار هذا النموذج في مناطق أخرى، وذلك بتوجيه ودعم مباشر من رئيس مجلس محافظة الأنبار ومحافظها.

- وإدراكًا لأهمية **الدور الحيوي الذي تؤديه وسائل الإعلام**، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبًا لـ 87 صحفيًا من مختلف أنحاء العراق حول **مبادئ التغطية الإعلامية الأخلاقية، ومكافحة خطاب الكراهية، وتعزيز التماسك الاجتماعي**. وبفضل هذا التدريب، أصبح هؤلاء الصحفيون يمتلكون الأدوات اللازمة لمكافحة المعلومات المضللة، وتبني روايات متعددة الأبعاد، والعمل كعناصر رئيسية في تعزيز السلام وإعادة الإدماج.

قصة نجاح

قصة نجاح حنان: دعم جهود العائدين لإعادة بناء حياتهم بكرامة

"عندما عدت إلى منزلي المدمر، جلست أنا وبناتي الصغيرات على الأرض المُتّسخة، وبكينا بكاءً مريرًا "تروي حنان حميد باكية. كان النزاع المسلح قد أجبر عائلتها على النزوح من قريتهم "البو عكاش "في الصقلاوية التابعة للفلوجة. وبعد أن أصبحت العودة آمنة، واجهت العائلة صعوبات بالغة في الحياة اليومية، حيث كانت تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية مثل المياه، مما أجبرهم على الإقامة في غرفة واحدة في منزلهم المتضرر.

إلا إنه كان لمشروع البنية التحتية المحلية في ريف الأنبار – الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية عبر بنك التنمية الألماني، والمنفذ من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بالتعاون مع مكتب محافظ الأنبار – أثر حاسم في تحسين ظروف الأسر المشابهة لأسرة حنان.

حيث أعاد المشروع إعمار المنازل المتضررة، وأعاد تأهيل محطة مياه الرميلة، كما قام بتركيب أعمدة إنارة عامة تعتمد على الطاقة الشمسية، مستفيدًا من حلول الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة، مما جعل التحرك ليلًا أكثر أمانًا، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

بامتنان كبير، تقول حنان: "لقد تغيرت حياتي نحو الأفضل. الآن أشعر بالأمان الكامل مع بناتي. وأصبحنا نحصل على المياه لعدة ساعات يوميا. هذا الأمر يمثل نعمة حقيقية".

وتعد قصة حنان نموذجًا يعكس واقع أكثر من 259,000 شخص في محافظة الأنبار استفادوا من تدخلات هذا المشروع. حيث قدم المشروع الدعم الضروري للعائدين، مما وفر لهم المأوى والخدمات الأساسية، وحقق لهم الأمان، ومكّنهم من إعادة بناء حياتهم بكرامة تامة.

2.1 وصول عادل ومستدام إلى أنظمة وخدمات حماية اجتماعية عالية الجودة

ربط المجتمعات بخدمات الحماية

- عملت منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرات شركائها من الجهات الحكومية بهدف **تطويرسياسات حماية اجتماعية أكثر فعالية** تستند إلى أدلة أقوى وآليات إدارية محسّنة.

- قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تقييمات للتحقق من أهلية النازحين المقيمين في المخيمات للحصول على خدمات شبكة الأمان الاجتماعي، مما يضمن وصولهم إلى الحماية الاجتماعية. كما قدمت **مساعدات نقدية متعددة الأغراض** لـ 12 أسرة لاجئة لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الحياتية الأساسية. **للاستفادة من شبكة الحماية الاجتماعية** مما يضمن وصولهم إلى الحماية الاجتماعية.

- قدمت الأمم المتحدة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية) الدعم اللازم لضمان **وصول النازحين واللاجئين في المخيمات إلى خدمات صحية متكاملة** في خطوة تهدف إلى تعزيز إعادة الإدماج والتماسك الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزاع.

- قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامج تدريبية لـ 500 موظف حكومي ومقدم خدمات لرفع قدراتهم في **الحد من المخاطر ومنع العنف الأسري والاستجابة الفعالة له**. مع عقد جلسات تدريبية مخصصة لقادة المجتمع (المخاتير) من مختلف أنحاء العراق، تقديرًا لدورهم باعتبارهم نقطة الاتصال الأولى في التعامل مع حوادث العنف الأسري داخل المجتمعات المحلية.

إعادة بناء المساكن وتوسيع فرص الحصول على السكن الميسور التكلفة

- قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لوزارة الإعمار والإسكان في إعداد مسودة سياسة وطنية جديدة للإسكان، إضافة إلى وضع خارطة طريق مفصلة لتنفيذها وذلك بهدف معالجة التحديات التي عرقلت السياسات السابقة في قطاع الإسكان. كما أسهمت جهود بناء قدرات المؤسسات الحكومية على المستويين الوطني ومستوى المحافظات في تهيئة بيئة داعمة **تُمكّن من توفير السكن الميسور** التكلفة وهو ما يُعد خطوة جوهرية لمعالجة أزمة الإسكان القائمة في العراق.

- بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة، تم تنفيذ مشاريع **لإعادة تأهيل مساكن** لـ 2,695 أسرة عائدة، بما فيها الأسر العائدة من مخيم الهول وتلك العائدة إلى منطقة سنجار. وقد أسهمت هذه الجهود في تسهيل عملية إعادة إدماجهم وتقبلهم من قبل مجتمعاتهم المحلية. شملت هذه المبادرة دعم 586 أسرة لإعادة بناء مساكنها المدمرة من خلال **برنامج المأوى بجهود المالك** بما مكّن النازحين داخليًا من العودة المستدامة والطوعية إلى مناطقهم الأصلية. وفي الموصل والرمادي، أطلقت الأمم المتحدة **مشاريع تجريبية للإسكان الاجتماعي الأخضر**– بهدف تطوير نموذج يمكن تطبيقه على نطاق أوسع لضمان حصول جميع العراقيين على مساكن آمنة ومستقرة وبتكاليف ميسورة. وقد تم الانتهاء من التصاميم الأولية لهذه الوحدات السكنية، ومن المقرر أن يتم تنفيذها بالشراكة مع الوزرات المعنية مثل وزارات الإعمار والإسكان، والتخطيط، والبيئة، والهجرة والمهجرين، بالإضافة إلى السلطات البلدية ومكتب محافظ الأنبار.

لقطة من إحدى الفعاليات الثقافية التي نُفذت ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بدعم مباشر من الأمم االمتحدة، في إطار جهودها الاستراتيجية لبناء السلام وتعزيز التماسك المجتمعي

لقطة من تدريب مهني نفذه موئل الأمم المتحدة في الموصل عام 2024، ضمن مشروع "القرية اليابانية"، حيث اكتسب العمال مهارات عملية في مجال الإسكان

كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ الأولوية الاستراتيجية 2

Food and Agriculture Organization of the United Nations
International Labour Organization
IOM UN MIGRATION
International Trade Centre
UN trade & development
UNDP
unesco
UNFPA
UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
unicef
UNMAS
UN WOMEN

الأولوية الاستراتيجية

2

تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع

أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الأولوية الاستراتيجية 2 في تحقيقها

بالأرقام:
النتائج الرئيسية التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في عام 2024

7,539
باحثًا عن عمل (من بينهم 29٪ من النساء) تم تسجيلهم في مراكز خدمات التوظيف بجنوب العراق، ما ساهم في ربطهم بفرص عمل مناسبة

8,209
أسرة استفادت من حزم دعم سبل العيش، مما ساهم في تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية

1,300
وظيفة جديدة تم توفيرها وتحقيق 62,000 يوم عمل في محافظتي نينوى ودهوك من خلال برنامج الاستثمار الكثيف العمالة

465
من رواد الأعمال تم تدريبهم على تأسيس وتوسيع مشاريعهم على يد مدرّبين معتمدين من الأمم المتحدة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

730
وظيفة تم استحداثها من خلال تجديد 50 مركزًا لإنتاج الألبان، مما ساهم في تعزيز إنتاجية قطاع الألبان في العراق

540
شركة صغيرة ومتوسطة استفادت من منح بقيمة إجمالية بلغت ٧ ملايين دولار أمريكي، مما أدى إلى تسريع نمو الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية المحلية في 10 محافظات عراقية

لقطة لسمير إدريس محمد علي من قضاء بردرش في دهوك، الذي نجح في تطوير مصنع الألبان الخاص به بفضل الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

2.2 الوصول الشامل إلى الأنشطة الاقتصادية والمشاركة فيها

توسيع نطاق فرص العمل المتاحة

- بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة في إقليم كردستان العراق، تمكن **برنامج الاستثمار كثيف العمالة** الذي تنفذه الأمم المتحدة) منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة(من توفير 1,300 **فرصة عمل جديدة**، للنساء والشباب، والنازحين داخليًا، واللاجئين في محافظات دهوك، ونينوى، وأربيل. وقد أثمر البرنامج عن توفير ما يزيد عن 62,000 يوم عمل، وذلك من خلال إعادة تأهيل مراكز الشباب في نينوى وتنفيذ مشاريع الأعمال الخضراء في دهوك. على سبيل المثال، أسهمت جهود إعادة تأهيل أنظمة الري في قضاء بردرش بمحافظة دهوك في توفير 100 فرصة عمل مؤقتة، استفاد منها كل من اللاجئين والمزارعين من المجتمعات المحلية المضيفة.

- نفذت المنظمة الدولية للهجرة مبادرة **"العمل في الأشغال العامة"** بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديريات التربية والبلديات والصحة والتراث والآثار بالإضافة إلى رؤساء الوحدات الإدارية المحلية، حيث وفرت 1,691 فرصة عمل مؤقتة في محافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار. وقد مكّن ذلك المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الفورية، واكتساب مهارات عملية، وتعزيز اندماجهم في المجتمع وسوق العمل.

- في إطار جهودها الرامية إلى توفير فرص عمل، عملت منظمة العمل الدولية على **ربط الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة** من خلال دعمها لإنشاء **منصة متخصصة لمطابقة الوظائف** في إقليم كردستان العراق، كما نظمت **معرضًا للتوظيف** في أربيل بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغرفة تجارة الإقليم، حيث تم تسجيل أكثر من 1,000 باحث عن عمل. كما دعمت الأمم المتحدة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إنشاء أربعة مراكز جديدة لخدمات التوظيف في جنوب العراق، استقبلت ما يقارب 7,539 باحثًا عن عمل، بلغت نسبة النساء بينهم 29٪. ومن المتوقع أن تسهم هذه المراكز في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال مساعدة العمال على الحصول على فرص مناسبة، وتزويد أصحاب العمل بكوادر تتمتع بالمهارات المطلوبة.

- وفي مجال التدريب المهني، قدمت منظمة العمل الدولية **برامج التدريب الفني والمهني** لتعزيز فرص توظيف الفئات الهشّة، بما في ذلك النساء والشباب. كمثال على ذلك، استفاد 104 أشخاص 41٪) منهم من النساء(من تدريب مهني مكثف منحهم مهارات عملية في مجالات مثل الحدادة، والنجارة، والبناء، والدهان، وصيانة الألواح الشمسية. كما تلقى 80 شابًا آخر 37٪) منهم من النساء (تدريبًا على أنظمة الطاقة الشمسية، مما أتاح لهم فرص دخول سوق العمل في قطاع الطاقة المتجددة سريع النمو.

1.2 تحسين السياسات والتشريعات الاقتصادية

السياسات الاقتصادية: إرساء أطر وأنظمة قوية قائمة على الأدلة

- بدعم من منظمة العمل الدولية، طوّرت حكومة العراق **سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وسبل عيش لملايين المواطنين**. وتشمل هذه السياسات: السياسة الوطنية للتشغيل (المتوقع إقرارها في عام 2025)، والاستراتيجية الوطنية العراقية لمنع وتقليل أوجه عدم المساواة في عالم العمل للأعوام 2024–2028، وخارطة طريق البرنامج الوطني للأشغال العامة، وسياسة دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الخطة الوطنية للأعمال الخضراء. وفي خطوة هادفة لتعزيز التنسيق في سياسات العمل، تم تأسيس "مجلس تنسيق العمل"، الذي سيعمل أيضا على صياغة قانون جديد للنقابات العمالية.

- كما أعدت الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة) **أبحاثًا موثوقة** توفر لمتخذي القرار في العراق قاعدة بيانات قوية لوضع سياسات وبرامج اقتصادية مستجيبة للاحتياجات. تضمنت هذه الأبحاث دراسات حول مسارات نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية حصول المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل، بالإضافة إلى سبل تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. كما قدمت ورقة "موجز سياسات سبل العيش" توصيات عملية للتخفيف من تأثير عدم الاستقرار الإقليمي على الانتعاش الاقتصادي للعراق، في حين أبرز "مقياس ريادة الأعمال للشباب العراقي" السبل الكفيلة لتعزيز الشمول الاقتصادي عبر التعليم والتدريب التقني والمهني. أما على المستوى القطاعي، فقد أسهمت المسوحات الاجتماعية الاقتصادية في سبع محافظات جنوبية، إلى جانب المسح الوطني لتجار المدخلات الزراعية وتقييم سلاسل القيمة الزراعية، في تزويد صناع السياسات ببيانات دقيقة لتعزيز التنمية الريفية الشاملة.

- استجابةً لطلب من وزارة الزراعة، أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييمًا للسوق في قطاع النخيل والتمور وعملت المنظمة على دعم نمو هذا القطاع الحيوي من خلال **مبادرة "بلد واحد، منتج ذو أولوية واحدة"**. وقد تضمنت المبادرة مجموعة من الأنشطة مثل تدريب المزارعين، وتوزيع المدخلات الزراعية والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى توفير 200 فرصة عمل جديدة ضمن سلسلة قيمة نخيل التمر. كما ركزت الجهود على تشجيع الممارسات الزراعية المحسّنة بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية للقطاع.

- ساهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) **في تعزيز حركة التجارة في العراق** من خلال تسهيل أتمتة الإجراءات الجمركية عبر النظام الآلي للبيانات الجمركية)الأسيكودا(، **بما انعكس إيجابًا على القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع العراقي بأكمله**. كما دعمت الأمم المتحدة وزارة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء في إنشاء مركز بيانات رئيسي، ومركز بديل لاستعادة البيانات، وشبكات اتصالات تخدم 19 مكتبًا جمركيًا، إضافة إلى تشكيل فريق وطني من المسؤولين لضمان استدامة نظام الأسيكودا والنافذة الواحدة القومية للتجارة. ولضمان استدامة النظام، تم تدريب أكثر من 5,000 من المعنيين من القطاعين العام والخاص على استخدام النظام، مما سهّل تطبيق الاتفاقيات والمعايير الدولية في مجال الجمارك والتجارة الخارجية. وبحلول نهاية عام 2024 ، تمكّن العراق من أتمتة جميع عمليات التخليص الجمركي التي تغطي 98٪ من التجارة الخارجية، إلى جانب التحصيل الإلكتروني الكامل)بنسبة (100٪ للمدفوعات الجمركية. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم لتطوير «نظام الرمز المنسق)التعرفة الجمركية(ووضع قانون جديد للجمارك، مما سيسهم في زيادة حجم التجارة والإيرادات الحكومية.

لقطة لمزارعات وهن يقمن برعاية أشجار تم زراعتها حديثًا، وذلك في إطار مشروع التشجير الذي تنفذه المنظمة ضمن شراكة "PROSPECTS"، التي تحظى بتمويل من هولندا، ويركز على توفير فرص عمل خضراء، بالإضافة إلى تعزيز قدرة العراق على الصمود في وجه التحديات المناخية، من منظمة العمل الدولية

لقطة لشير خامو آلو، التي طورت مشروعها الصغير للألبان في دهوك، حيث تمكنت من تحسين جودة منتجاتها ورفع القدرة الإنتاجية لمشروعها الصغير للألبان في محافظة دهوك، وذلك من خلال اكتسابها مهارات متخصصة من الدعم الفني والتدريبي المقدم من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والحكومة اليابانية

قصة نجاح

قصة نجاح حسن سلام:
جهود إعادة بناء اقتصاد محافظة نينوى

اضطرت عائلة حسن سلام، شأنها شأن العديد من العائلات الإيزيدية، إلى النزوح عن موطنها في قضاء برطلة بمحافظة نينوى عقب سيطرة تنظيم داعش على المنطقة. وعند عودتهم بعد سنوات، وجدوا مصنعهم الذي كان مزدهرًا قد تعرض لأضرار جسيمة.

وبينما عملت العائلة على إعادة إحياء إنتاج الزيتون ومشاريع المخللات، قدم برنامج تدريبي نفذته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعمًا محوريًا. وبتمويل من حكومة اليابان وبالتعاون مع الحكومة المحلية، أسهم البرنامج في إنعاش اقتصاد نينوى من خلال تدريب أصحاب الأعمال المحلية على أهم جوانب العمل مثل سلامة أماكن العمل، ومعايير النظافة، واستراتيجيات التسويق، بالإضافة إلى مساعدة المصانع في الحصول على شهادة "تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة الضرورية للالتزام بمعايير سلامة الأغذية.

يقول حسن :"كنت في غاية السعادة عندما تواصلت معي الحكومة المحلية لتسجيلي في برنامج التدريب". وأضاف: "إلى جانب المعلومات الأساسية حول معايير النظافة والسلامة في بيئة العمل، تعلمنا أيضًا أساليب متقدمة لحفظ المنتجات وتسويقها".

وقد ساهم هذا التدريب، إضافة إلى الدعم اللاحق الذي شمل توفير آلات ومعدات أساسية، في تعزيز كفاءة مشروع عائلة سلام بشكل ملحوظ. وبناءً على هذا النجاح، أصبح لدى العائلة خطط طموحة للتوسع على الصعيدين الوطني والدولي. ونظرًا لاعتمادهم على المزارعين المحليين في الحصول على المواد الخام، فإن نجاح مشروعهم يسهم أيضًا في دعم المجتمعات المحيطة. وبالتالي، فإن مبادرات الأمم المتحدة، من خلال دعمها لشركات محلية مثل مشروع حسن سلام، تعمل على تحقيق سبل عيش مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي في العراق.

- بالتعاون مع محافظة البصرة، نفذت منظمة العمل الدولية **برامج تدريب مهني للشباب من الجنسين، استهدفت تنمية المهارات المتخصصة المطلوبة في سوق العمل المحلي**. شملت هذه البرامج تدريب 50 مهندسًا شابًا، و68 متدربًا شاركوا في مشاريع إعادة تأهيل المدارس العامة في مدينة البصرة. كما تم تدريب 456 شابًا وشابة 40٪) منهم من النساء وشخصان من ذوي الإعاقة (في مجالات متنوعة مثل السباكة، الصرف الصحي، الديكور، الكهرباء، التكييف، اللحام، المهارات الإدارية، الخياطة، التجميل، تصنيع الأغذية، تنظيم الفعاليات، الطاقة الشمسية، والرسم ثلاثي الأبعاد.

دعم سبل العيش المستدامة

- في إطار شراكة استراتيجية مع وزارة الزراعة، قدمت الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) حزم دعم متكاملة لسبل العيش لـ 8,209 أسرة في محافظات البصرة، وميسان وذي قار وتضمنت هذه الحزم أدوات زراعية ومعدات ومواد أساسية، بالإضافة إلى برامج لبناء القدرات مما عزز من **المرونة الاقتصادية للمجتمعات الزراعية**. وواصلت الأمم المتحدة مساهمتها في تحقيق سبل عيش زراعية مستدامة، من خلال تعزيز مهارات الرجال والنساء في المجالات الأساسية، بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الشباب والرياضة وكلية الزراعة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية. وشملت هذه الجهود تدريب 400 من النازحين والعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة على مبادئ إدارة الأعمال والتسويق، وتدريب 2,210 شخصًا على آليات الوصول إلى التمويل، إضافة إلى تقديم برامج تدريب مهني لـ 1,297 امرأة في مجالات السياحة البيئية، وإعادة التدوير، والبستنة. كما أدى توفير أنظمة الزراعة المائية لـ 995 امرأة إلى تمكينهن من إطعام مواشيهن بطريقة أكثر كفاءة وقيمة غذائية، مما أحدث تحولًا جذريًا في سبل عيش الأسر التي تعتمد على تربية الثروة الحيوانية.

- قدمت المنظمة الدولية للهجرة **مساعدات فردية لسبل العيش** لـ 1,876 شخصًا من النازحين والعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة، مما ساهم في تمكينهم من بناء سبل عيش مستدامة وأكثر مرونة في محافظات ديالى ونينوى والأنبار وصلاح الدين.

ونُفّذت هذه المبادرات بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعيةومديريات الزراعة، و قادة المجتمعات المحلي المحلية، (المخاتير) والمنظمات غير الحكومية. وقد جمعت هذه المساعدات بين التدريب المهني المتخصص وحزم دعم الأعمال، لتمكين المستفيدين من تأسيس أو توسيع مشاريعهم التجارية الصغيرة. ومن خلال تطبيق نهج التدرّج في دعم سبل العيش، ساعدت الأمم المتحدة 101 أسرة تعيلها نساء على الخروج من دائرة الفقر. وفي المناطق المتأثرة بالهجرة المرتبطة بالمناخ، ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز سبل العيش المستدامة من خلال تقديم منح للتكيف مع المناخ لـ 268 مزارعًا وتأهيل البنية التحتية الزراعية والمائية، ودعم مركز التدريب الزراعي في محافظة ذي قار.

تعزيز تنمية الأعمال

- بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، أطلق **صندوق تطوير المشاريع** التابع للمنظمة الدولية للهجرة مبادرات خلقت 2,424 وظيفة في 10 محافظات – بغداد، البصرة، ديالى، دهوك، أربيل، كركوك، نينوى، صلاح الدين، السليمانية، وذي قار – كما قدم الصندوق منحًا لتوسيع الأعمال لـ 541 شركة صغيرة ومتوسطة **مما أسهم في ضخ ٧ ملايين دولار أمريكي في الاقتصاد العراقي**. وقد أثمرت هذه الجهود عن تعزيز سلاسل القيمة المحلية، إضافة إلى سبعة تدخلات أخرى نفذتها الأمم المتحدة ركزت على إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية للاقتصاد العراقي، مثل الأسواق وأنظمة الري.

- قدمت الأمم المتحدة)مركز التجارة الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(**الدعم لرواد الأعمال العراقيين في إطلاق 500 مشروع تجاري جديد** في نينوى، والبصرة، وبغداد. وعملت على تعزيز قدرات 854 من رواد الأعمال على تأسيس أو توسيع مشاريعهم الزراعية من خلال تقديم التدريب، والتوجيه، وتوفير سبل الوصول إلى التمويل. ونُفذ هذا الدعم بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الزراعة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إضافة إلى ذلك، عقدت الأمم المتحدة شراكة مع مؤسسة الحاسة السابعة للإنتاج الفني لإنشاء أربع تعاونيات نسائية للتجارة الإلكترونية، استفادت منها 108 امرأة.

- وفي إطار الضمان المقدم للمصرف الاهلي العراقي تحت مظلة "**مبادرة ربط الأعمال**" التابعة للمنظمة الدولية للهجرة استفادت المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 37 قرضًا، أسهمت مباشرة في توفير 294 فرصة عمل جديدة. وتجدر الإشارة إلى أن 24٪ من هذه القروض كانت مخصصة للنساء، و43٪ للنازحين والعائدين، بينما كانت 81٪ منها في القطاع الزراعي. كما نُظمت جلسات توجيهية بالشراكة مع عدد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة - مثل مصرف آشور الدولي وشركة تمويل الأولى - استفاد منها 104 منشآت في أربع محافظات (بغداد، وأربيل، والأنبار، وصلاح الدين). وقد ساعدت هذه الجلسات في توعية رواد الأعمال بسبل الوصول إلى الخدمات المصرفية وفرص الإقراض المتاحة، بما في ذلك القروض المقدمة عبر مبادرة ربط الأعمال.

- وفي السياق ذاته، دعمت منظمة العمل الدولية **تطوير الأعمال والشمول المالي** من خلال اعتماد 14 مدربًا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كمدربين لبرنامج "ابدأ وحسّن مشروعك"، حيث قاموا بدورهم بتدريب 465 رائد أعمال في سبع محافظات (57٪ منهم من النساء و29٪ من النازحين داخليًا) على كيفية تأسيس مشاريعهم التجارية وتنميتها. ومن المتوقع أن يستفيد عدد أكبر من رواد الأعمال مع إدماج الوزارة لهذا البرنامج في مناهجها.

- من خلال مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة (مركز التجارة الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة) ووزارة الزراعة، تم تنظيم المزارعين في نينوى والبصرة ضمن **تحالفات للأعمال الزراعية** مما حول المنتجين الذين كانوا يعملون بشكل فردي إلى **مجموعات متماسكة وموجهة نحو السوق** تمتلك رؤية واضحة للنمو والتطور. وخلال عام 2024، حصل 643 من أعضاء التحالفات على منح جماعية أسهمت في تسريع عجلة تنمية مشاريعهم التجارية ودعم الاقتصادات المحلية. وفي محافظة دهوك، قدمت الأمم المتحدة الدعم في بناء مركز تجميع يهدف إلى مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة - سواء كانوا من اللاجئين أو من أفراد المجتمعات المضيفة - على تطوير مشاريع زراعية ناجحة ومزدهرة. إضافة إلى ذلك، تلقت 259 منشأة أخرى منحًا بقيمة إجمالية بلغت ٤ ملايين دولار أمريكي لتحسين مشاريعها وممارساتها الزراعية وأنظمة الري، مما أثمر عن توفير 1,247 فرصة عمل جديدة في محافظات البصرة، وميسان، وذي قار، وديالى، ونينوى، وأربيل، والسليمانية. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم لـ 44 مشروعًا أخضرًا بمنح بلغت قيمتها 0.95 مليون دولار، مما مكنها من تقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة واعتماد ممارسات تحقق الاستدامة البيئية.

- قام مركز التجارة الدولية بتسهيل عقد **24 شراكة مع القطاع الخاص، مما عزز التنمية الاقتصادية المحلية** لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقوية الروابط بين المنتجين والمشترين في محافظتي نينوى والبصرة. فعلى سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة الدعم لإقامة علاقات متبادلة المنفعة بين المشترين وتحالفات المزارعين، مما مكن 628 مزارعًا من أصحاب الحيازات الصغيرة من بيع 252 طنًا من المنتجات الطازجة بأسعار أعلى من المعدلات السائدة.

- أسهمت مبادرات تطوير سلسلة القيمة التي دعمتها منظمة الأغذية والزراعة في رفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل العيش، مع تركيز خاص على منتجات الألبان، والأعلاف، والخضروات، والأرز، ونخيل التمر، والقمح. وبالشراكة مع وزارات الزراعة، والموارد المائية، والتربية، قامت الأمم المتحدة **بإعادة تأهيل 50 مركزًا لإنتاج الألبان** في جميع المحافظات العراقية باستثناء دهوك والأنبار. وقد عاد هذا المشروع بالنفع على 7,334 مزارعًا ومربيًا للماشية، بالإضافة إلى الكوادر البيطرية، من خلال توفير المدخلات الزراعية ومعدات الألبان وتكنولوجيا المعلومات والأعلاف. وساهم ذلك في زيادة إنتاج الحليب، وتحسين جودة المنتجات، وتوسيع وصول المزارعين إلى الأسواق، إضافة إلى توفير 730 وظيفة جديدة. كما شجعت الأمم المتحدة على استخدام تطبيق الهاتف المحمول "EMA-i" لمراقبة وتحسين صحة الحيوانات، مما **عزز من مرونة وتنافسية قطاع إنتاج الألبان** ومكّن المجتمعات المحلية اقتصاديًا. وأسهمت مبادرات إنتاج الألبان التي قادتها الأمم المتحدة في تمكين مجموعات النساء الريفيات، مما عزز إنتاجيتهن ووصولهن إلى الأسواق من خلال إدخال آلات حديثة.

لقطة لشباب وشابات من محافظة البصرة أثناء مشاركتهم في تدريب يهدف إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لتأمين فرص عمل خضراء في مجال أنظمة الطاقة الشمسية ضمن إطار مشروع مشترك تنفذه منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي

قصة نجاح

قصة أحد رواد الأعمال الشباب: قيادة حركة المشاريع الخضراء في العراق

بدعم من الأمم المتحدة، برز عدد من رواد الأعمال الشباب في العراق ليقودوا مسار الابتكار والتنمية المستدامة، ويسهموا في دفع عجلة الاقتصاد الأخضر. ويُعد "معسكر الرافدين للأعمال الخضراء" مثالًا بارزًا على ذلك، إذ نفذه منظمة العمل الدولية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، والحكومة الإيطالية، وعدد من الشركاء الماليين الرئيسيين.

وخلال المعسكر الذي استمر ثلاثة أيام، عمل المشاركون جنبًا إلى جنب مع خبراء متخصصين لتطوير نماذج أعمالهم، ودمج مبادئ الاستدامة، وتعلم استراتيجيات فعالة لجذب الاستثمار. وقد ضم المعسكر ٢٦ مشاركًا من محافظتي البصرة والمثنى، وكان العديد منهم من النساء برؤى طموحة لمستقبل أخضر في العراق. ومن المشاريع التي تم عرضها، قدمت إحدى المشاركات نظام ري يعمل بالطاقة الشمسية، والذي يهدف إلى مساعدة المزارعين على توفير المياه وخفض التكاليف التشغيلية. وقدمت مشاركة أخرى، وهي مصممة أزياء، خط إنتاج للملابس باستخدام الأقمشة المعاد تدويرها، في مبادرة تهدف إلى المساهمة في إدارة النفايات ومعالجة البطالة بين النساء الحرفيات. وقدم مشارك ثالث تصميم لحلول تغليف مستدامة وقابلة للتحلل الحيوي، وذلك في إطار رؤية تهدف إلى الحد من استخدام البلاستيك واستبداله ببدائل صديقة للبيئة في الأسواق المحلية.

على مدار سنوات، واجهت النساء في قطاع الأعمال بالعراق تحديات كبيرة، تمثلت أبرزها في محدودية الوصول إلى التمويل الكافي، بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية ونقص فرص التدريب المتخصص. إلا أن هذا المعسكر وفر لرواد الأعمال الشباب من الجنسين شبكة متكاملة من المرشدين الخبراء، والمستثمرين، وقادة التغيير الذين يشاركونهم نفس الأهداف. وقد حصلت الأفكار المتميزة التي فازت في المعسكر على دعم مالي مباشر، وتوجيه مستمر، وإمكانية الوصول إلى شبكات عمل متخصصة، مما سيساعدهم على تطوير مشاريعهم. وباعتماد هذه الأفكار العملية، والقابلة للتطبيق على نطاق واسع، يساهم رواد الأعمال الشباب في تقديم حلول مبتكرة وفعالة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية في العراق.

لقطة لداليا، اللاجئة السورية، وهي لاجئة سورية تعمل كمدرّسة في إحدى المدارس العامة بمحافظة السليمانية، حيث تساهم في تعليم الطلاب من اللاجئين والمجتمع المحلي العراقي، بعدسة رشيد حسين رشيد/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ الأولوية الاستراتيجية 3

Food and Agriculture Organization of the United Nations
IOM UN MIGRATION
International Trade Centre
UNDP
UN environment programme
UNFPA
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
unicef
UN WOMEN
WFP World Food Programme
World Health Organization

الأولوية الاستراتيجية

3

تطوير مؤسسات وخدمات عامة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشمولية

أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الأولوية الاستراتيجية 3 في تحقيقها

بالأرقام:
النتائج الرئيسية التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في عام 2024

158,000

في إقليم كردستان العراق استفادوا من حلول تعليمية مستدامة

290,418

طفلًا متسربين من المدارس تم تحديدهم من خلال "حملة العودة إلى التعليم"، و47٪ منهم أعيد تسجيلهم في المنظومة التعليمية بدعم من الحملة

1.5 مليون

طفل، 53٪ منهم من الفتيات، استفادوا من ظروف التعلم نتيجة تطبيق نموذج الإدارة المدرسية

200

مرفقًا صحيًا طبّق إطار عمل الأمم المتحدة "تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمرافق الرعاية الصحية"، مما عزز خدمات المياه والصرف الصحي في نظام الرعاية الصحية العراقي

7

أنظمة وطنية للمعلومات والمراقبة الصحية ساهمت في دعم اتخاذ القرار وتخصيص الموارد لتحسين الخدمات الصحية في جميع أنحاء العراق

متطوّع شاب درّبته منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة يشارك برسائل توعوية حول الوقاية من الأمراض والحفاظ على الصحة خلال التجمعات الحاشدة مع الزوار في كربلاء.
الصورة © منظمة الصحة العالمية

قصة نجاح

قصة نجاح حسين ويوسف: أول نفس للحياة

عند مدخل وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في مستشفى الديوانية العام بالعراق، ينتظر حسين بترقب أخبار حفيده المولود حديثًا، يوسف. في الداخل، يعمل الأطباء والممرضون ضمن فريق متناسق وسط الأزيز الهادئ للأجهزة التي تراقب وتدعم حياة المواليد الجدد - وهي أجهزة حديثة لم تكن متاحة في السابق للأسر محدودة الإمكانيات في هذه المنطقة. اليوم، وبفضل الدعم المقدم من منظمات شريكة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، أصبح توفر المعدات الطبية الحديثة في مستشفى الديوانية شريان حياة حقيقي.

فجأة، تصدح صرخة قوية لتكسر صمت المكان. تخرج ممرضة لتزف له الخبر السعيد: يوسف بصحة جيدة، ويتلقى الرعاية داخل الحاضنة. وبالرغم من أن وزنه وحجمه بدا أقل مما تخيله حسين، فقد أظهرت مؤشرات استجابته الحيوية حالة صحية أفضل من المتوقع. ويشاركنا حسين تجربته: «مررت بأيام عصيبة. ففي السابق، كنا نتعامل مع مرض الأطفال باعتباره قدرًا محتومًا لا مفر منه.

أما اليوم أصبح العلم هبة، والرحمة تتجسد في عمل الأطباء. وأضاف: "أنتم تصنعون فارقًا يتجاوز حدود إنقاذ الأرواح إلى غرس الأمل والطمأنينة في نفوس الأسر".

يستفيد الأمهات والأطفال حديثو الولادة، مثل يوسف، اليوم من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية المنقذة للحياة في مختلف أنحاء العراق، بفضل الشراكة القوية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الصحة ممثلة عن حكومة العراق.

وفي الديوانية على سبيل المثال، أثمرت هذه الشراكة عن إعادة تأهيل جناح الولادة، وإنشاء وحدة عناية مركزة لحديثي الولادة في مستشفى التوليد التخصصي بالمدينة، من خلال مشروع ممول من اليابان. إن هذا النوع من الاستثمار في الأنظمة الصحية، والخدمات، والشراكات الفعالة يساهم بشكل مباشر في تغيير واقع الأفراد إلى الأفضل، ويوفر الحماية لمستقبل النساء والأطفال في العراق.

1.3 عزيز قدرات المؤسسات والأنظمة لتقديم الخدمات

التعداد السكاني: إرساء أسس جديدة للتخطيط القائم على الأدلة

- قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لحكومة العراق في إجراء التعداد السكاني لعام 2024، وهو أول تعداد وطني للسكان والمساكن منذ أكثر من ثلاثة عقود. يشكل هذا الإنجاز محطة تاريخية في مسيرة التنمية، **حيث يوفر بيانات شاملة ودقيقة، ستُستخدم كأساس لتوجيه التخطيط الوطني، ووضع سياسات تنموية فعالة، وتخصيص الموارد بشكل يلبي احتياجات الشعب العراقي**. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع وزارة التخطيط لتقديم المساعدة الفنية اللازمة للحكومة في تحليل بيانات التعداد وتوظيفها في صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية المستقبلية.

الصحة: تعزيز الخدمات الصحية عبر الأنظمة الرقمية والإصلاحات المستجيبة للاحتياجات

- دعمت الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة) وزارة الصحة وشركاءها في تطبيق **سبعة أنظمة وطنية رئيسية متقدمة للمعلومات والمراقبة الصحية** وفرت بيانات أساسية للتخطيط القائم على الأدلة، واتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد، بما يحسن جودة الخدمات الصحية في جميع أنحاء العراق. وتشمل هذه الأنظمة الحيوية نظام **المعلومات الصحية على الأقضية 2** المخصص لتسجيل بيانات التحصين والسل نظام مراقبة **وفيات الأمهات والمواليد والاستجابة لها, إضافة إلى أول تقييم رقمي في العراق للرعاية الطارئة الشاملة للولادة وحديثي الولادة وأنظمة صحية أخرى متخصصة نظام مراقبة توفر الموارد والخدمات الصحية**.

كما أسهمت الأمم المتحدة في تعزيز كفاءة هذا النظام من خلال تطوير أدوات تشغيلية متقدمة، ودعم إنشاء مركز وطني للبيانات، وتعزيز القدرات الرقمية للمؤسسات الوطنية بما في ذلك وزارة الصحة، ووحدة خدمات صحة النازحين واللاجئين، والبرنامج الوطني للتحصين، وآلية الحوكمة الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات. وبهذه التدخلات، تمكنت الأمم المتحدة من دعم العراق في تحقيق مكانة رائدة كنموذج إقليمي في مجال أنظمة المعلومات الصحية المتكاملة والمرنة، والمستدامة.

- وفي إطار تعاونها مع وزارة الصحة، قدمت الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة) المساعدة في تطوير وتنفيذ **"الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والأطفال والمراهقين في العراق"، و"الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية"، و»الاستراتيجية الوطنية للتغذية"** ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجيات بشكل كبير في تحسين تقديم الخدمات الصحية على مستوى البلاد، وتعزيز صحة وتغذية أفضل بين فئات النساء والشباب والأطفال.

- وفي خطوة لترسيخ الثقة المجتمعية، تعاونت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة لتسهيل تنفيذ **استراتيجية تعزيز الصحة والمشاركة المجتمعية في العراق 2024–2030** مما ساهم في زيادة ثقة المجتمع في خدمات الصحة العامة، وتحسين التواصل الفعال حول المخاطر الصحية، وتحفيز تغيير السلوك نحو نتائج صحية أفضل.

- واصلت منظمة الصحة العالمية جهودها لدعم **القيادات النسائية وتعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرار في إطار حوكمة القطاع الصحي**. وللتأكيد على هذا الدعم، شكلت النساء 65٪ من المشاركين في المناقشات حول "الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والأطفال والمراهقين في العراق"، بالإضافة إلى 40٪ من المتدربين في الأدوار القيادية المتعلقة بالصحة الرقمية.

لقطة للدكتور أمير، أحد الكوادر الطبية التي تقدم خدمات أساسية للسكان المحليين واللاجئين في مركز دوميز الصحي في دهوك، ضمن جهود مشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، بعدسة رشيد حسين/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

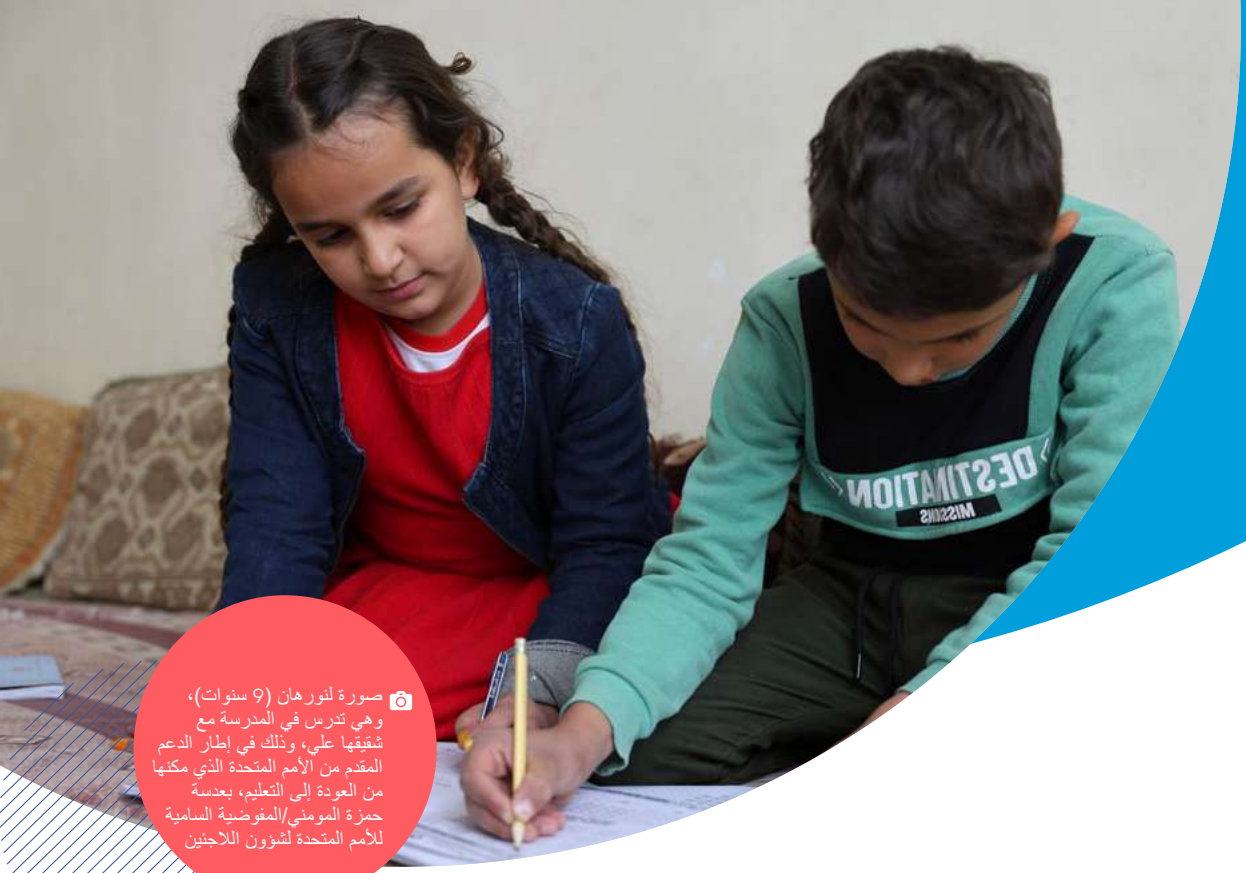

صورة لنورهان (9 سنوات)، وهي تدرس في المدرسة مع شقيقها علي، وذلك في إطار الدعم المقدم من الأمم المتحدة الذي مكنها من العودة إلى التعليم، بعدسة حمزة المومني/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

2.3 تحسين القدرة على القيادة والمشاركة والمساهمة في تقديم الخدمات المنصفة والمستجيبة للاحتياجات

حملة العودة إلى التعليم

- من خلال **حملة العودة إلى التعليم** قامت اليونيسف بالتعاون مع وزارة التربية بتحديد 290,418 طفلًا خارج المدرسة (29٪ منهم فتيات)، أعيد 47٪ منهم إلى **مقاعد الدراسة** بفضل الدعم الذي قدمته الحملة. نجحت جهود المناصرة المستمرة التي قادتها الأمم المتحدة في تأمين **استثمار حكومي بقيمة ٢ مليون دولار أمريكي** للحملة في عام 2024، مع تعهد إضافي بتمويل قدره 5 ملايين دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

- دعمت اليونيسف **تعليم الفتيات والأطفال غير المسجلين رسميًا والنازحين واللاجئين**. وأسهمت جهود المناصرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة في تعديل السياسات، حيث سمحت الحكومة العراقية للأطفال غير المسجلين بالالتحاق بالمدارس، وطورت حلول تعليمية مستدامة لـ 158,000 طفل نازح في إقليم كردستان. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة إعادة دمج 11,774 فتاة في التعليم الإعدادي، وقدمت المساعدة في تنفيذ **سياسة دمج تعليم اللاجئين** التي مكّنت 45,000 طفل سوري لاجئ من الالتحاق بمدارس المجتمعات المضيفة.

توسيع نطاق الخدمات الصحية المستجيبة للاحتياجات

- عززت الأمم المتحدة من خلال شراكة H6 المعنية بصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين (بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية) مستوى التعاون بين مختلف الجهات لضمان **تقديم خدمات صحية متكاملة وشاملة** في مختلف أنحاء العراق. كما ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز قدرات الكوادر المتخصصة لتقديم خدمات صحية أكثر استجابة، حيث تم تدريب 150 متخصصًا في القطاع الصحي على مجالات هامة تشمل الحوكمة الصحية، والصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي، ونهج "الصحة الواحدة"، بالإضافة إلى التحول الرقمي في القطاع الصحي (شكّلت النساء ما نسبته 30–40٪ من المتدربين).

المياه والصرف الصحي: تعزيز كفاءة الإدارة وتوسيع نطاق الوصول العام

- قدمت الأمم المتحدة (اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية) **دعمًا لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في العراق** أسهم في تحسين كبير في تقديم الخدمات، وتوجيه الاستثمارات بشكل أكثر فاعلية، وتعزيز وصول المجتمع إلى الخدمات، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة كما طورت الأمم المتحدة **أداة تحليل حالات التأزم في خدمات برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة** في أربيل، بهدف تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحديد الحلول لتوسيع نطاق الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وفي هذا الإطار قدمت الأمم المتحدة الدعم في تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة** إلى جانب دعم 200 مرفق صحي لتطبيق **إطار تحسين المياه والاصحاح والنظافة الصحية لمرافق الرعاية الصحية** ، مما عزز من البنية التحتية والخدمات في هذا القطاع على مستوى البلاد. نتيجة لجهود المناصرة المستمرة التي قادتها الأمم المتحدة، خصصت المديرية العامة **للماء39 مليون دولار لتعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي** في سبع محافظات وهي: نينوى، وديالى، والأنبار، وبابل، وصلاح الدين، والبصرة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بمدينة بغداد. **بالتوازي مع ذلك، تم تنفيذ حملات توعوية حول النظافة في المدارس** على مستوى البلاد، بالتعاون مع وزارة التربية، وقد شارك فيها ما يزيد عن 244,000 طفل، مما ساهم في ترسيخ ممارسات صحية أفضل والحد من انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

- تعاونت الأمم المتحدة (اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية) مع وزارات الإعمار والإسكان والبلديات العامة والسياحة في **تحديث إدارة المياه عبر رقمنة خطة سلامة المياه في العراق** إلى جانب إطلاق **منصة إلكترونية لخدمات المياه**. تتيح هذه المنصة للجمهور الاطلاع على المعلومات المتعلقة بخدمات المياه، بالإضافة إلى آلية لتقديم الشكاوى حول جودة الخدمة، بما يُسهم في تعزيز **الشفافية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية، وترسيخ ثقة المواطنين** بالمرافق العامة.

التعليم: تحسين النظم وظروف التعلم

- في إطار شراكة استراتيجية مع وزارة التربية والمديريات العامة للتربية ومكاتب المحافظين، عملت الأمم المتحدة (منظمة اليونيسف ومنظمة اليونسكو) على تعزيز المنظومة التعليمية في العراق من خلال توسيع نطاق استخدام "**نظام معلومات الإدارة التربوية**" وقد اعتمدت ثلاث محافظات النظام بشكل كامل في 5,279 مدرسة، بزيادة قدرها 17٪ مقارنة بعام 2023، مما أتاح تعزيز التخطيط القائم على الأدلة وتحسين آليات المتابعة. كما دعمت الأمم المتحدة تنفيذ خططًا متكاملةً لقطاع التعليم على مستوى المحافظات في 15 محافظة مما ساهم في تعزيز التنسيق بين السياسات وتخصيص الميزانيات بصورة أكثر كفاءة لتحسين جودة الخدمات التعليمية.

- في إطار التعاون مع منظمة اليونيسف، قامت وزارة التربية بتعزيز منظومة حوكمة المدارس من خلال اعتماد نموذج التعليم المبكر القائم على المدرسة وتوسيع نطاق تطبيق **نموذج الإدارة المدرسية** ليشمل المدارس النظامية وغير النظامية. كما قدمت الأمم المتحدة برامج تدريبية إلى 22,500 عضوًا من لجان إدارة المدارس على كيفية تطبيق نموذج الإدارة المدرسية في 5,692 مدرسة، مما ساهم في تحسين ظروف التعلم لما يقارب 1.5 مليون طفل بينهم 800,000 فتاة.

صورة لعلق محمد، إحدى خريجات برنامج سافي للتدريب على ريادة الأعمال الزراعية المنصة الوطنية للتعلّم الإلكتروني في العراق، والتي تم تطويرها بدعم من مركز التجارة الدولية وقد حصلت على منحة تدريبية ضمن هذا البرنامج الذي يوفّر التعليم والتأهيل المهني لروّاد الأعمال الناشئين في قطاع الزراعة، بما يُمكّنهم من تأسيس مشاريعهم وتطويرها، بعدسة مركز التجارة الدولية

لقطة لأسماء خلف، وهي مثال حي على آلاف الطلاب الذين تمكنوا من العودة إلى التعليم، بفضل "حملة العودة إلى التعليم" التي أطلقتها الحكومة العراقية بدعم من اليونيسف، بعدسة بشاد/ اليونيسف

قصة نجاح

قصة نجاح لواند: حملة العودة إلى التعليم

يبلغ لاوند اليوم ثمانية عشر عامًا، وكان قد انقطع عن الدراسة في السليمانية بعد رسوبه في الصف الثامن. ووسط محدودية فرص التعليم المتاحة، تمكن لاوند من استئناف مسيرته التعليمية بفضل جهود «حملة العودة إلى التعليم» التي أطلقتها وزارة التربية في إقليم كردستان العراق بدعم من اليونيسف وتمويل من حكومة الولايات المتحدة وحكومة ألمانيا عبر بنك التنمية الألماني.

ووجد لاوند مسارًا جديدًا عند زيارة فريق ميداني من مديرية التربية لمنزله ضمن حملة "من بيت لبيت للعودة إلى التعليم". أثمر هذا التدخل عن التحاق لاوند بمدرسة متين الابتدائية للبنين، حيث انضم إلى الصف الثامن.

وبفضل الدعم الكبير الذي حظي به من والدته ومدرسته الجديدة، التي توفر بيئة داعمة للطلاب الذين يواجهون تحديات، تمكن لاوند من إكمال الصفين الثامن والتاسع بنجاح، وهو الآن يطمح إلى مواصلة تعليمه العالي.

يعبر لاوند عن سعادته قائلًا: "وجدت سعادة حقيقية في مساري التعليمي الجديد. فبعد أن شهدت تقدم أقراني بينما كنت أواجه تحديات التنمر والكلمات القاسية، ثابرت وواصلت رحلتي. واليوم، أنا منتصر وممتن للفرصة التي أُتيحت لي لأكمل دراستي وأحصل على وظيفة تمنحني معنى وقيمة". تجسد قصة لاوند الأثر التحويلي للتعليم، والدور الحاسم الذي تؤديه هياكل الدعم، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي الكبير لحملة "العودة إلى التعليم" في منح فرص ثانية للأطفال في العراق.

لقطة لمروة رائد ومشروعها "الذهب الأخضر" المدعوم من المنظمة الدولية للهجرة، والذي يركز على تحويل مخلفات الطعام إلى سماد عضوي صديق للبيئة في بغداد
بعدسة سعد المريواني/المنظمة الدولية للهجرة

كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ الأولوية الاستراتيجية 4

Food and Agriculture Organization of the United Nations
IOM UN MIGRATION
International Trade Centre
UNDP
UN environment programme
UNFPA
UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
unicef
UN WOMEN
WFP World Food Programme
World Health Organization

الأولوية الاستراتيجية

4

تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ

أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الأولوية الاستراتيجية 4 في تحقيقها

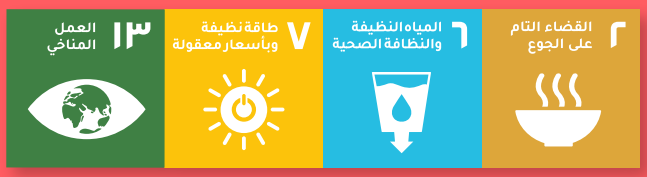

بالأرقام:
النتائج الرئيسية التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في عام 2024

56,000

من العاملين في مجال الصحة والمرضى استفادوا من تحسين الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي الصديقة للبيئة في 11 مرفقًا صحيًا

2,700

دونمًا من الأراضي الزراعية المتأثرة بالجفاف تم استصلاحها من خلال حلول كفاءة المياه، مما أسهم في رفع الإنتاجية الزراعية بنسبة 20٪

548,714

عدادات المياه الذكية تم تركيبها بالتعاون مع وزارة الإسكان والإعمار والأعمال العامة والتي أسهمت في تحسين كفاءة استخدام المياه على مستوى 15 محافظة

2,500

مزارع تم دعمهم في تبني ممارسات الزراعة المحافظة والزراعة الإيكولوجية، مما عزز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية

1,000

شابًا شاركوا في أبحاث المناخ، وابتكروا حلولًا مجتمعية لمواجهة ندرة المياه وتغير المناخ

1,812

مزارعًا ومسؤولًا استفادوا من التدريب، مما زوّدهم بالمهارات اللازمة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

لقطة لمتطوعين في أربيل يشاركون في ضمن فعاليات حملة "يوم الأرض للتنظيف" التي أقيمت في عام 2024، من برنامج متطوعي الأمم المتحدة

2.4 تعزيز مشاركة الأفراد، والمؤسسات على مستوى المحافظات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في جهود إدارة الموارد الطبيعية والبيئة

إدارة المياه: تسهم مراقبة إنتاجية المياه والمحافظة على الموارد المائية في تحقيق الأمن المائي

- في إطار تعزيز الأمن المائي، طبقت منظمة الأغذية والزراعة **النظام العالمي لمراقبة إنتاجية الأراضي والمياه عن طريق الاستشعار عن بعد بهدف تحسين عمليات مراقبة إنتاجية المياه** في العراق بالتعاون مع وزارة الموارد المائية. ويتيح هذا النظام، القائم على بيانات الأقمار الصناعية، قاعدة بيانات مفتوحة المصدر لمتابعة إنتاجية المياه في القطاع الزراعي، بما يسهم في تحقيق إنتاجية مستدامة للمحاصيل وتخفيف الضغط على موارد المياه العذبة. وقد دعمت الأمم المتحدة توسيع استخدام هذا النظام في 14 مؤسسة وطنية، من بينها وزارات الموارد المائية، الزراعة، البيئة، التخطيط، والتعليم العالي والبحث العلمي.

- كما ساعدت اليونيسف، بالشراكة مع وزارة البلديات والسياحة والبنك الألماني للتنمية، في خفض الاعتماد على المياه الجوفية عبر إدخال تقنيات جديدة ضمن **مشروع الاستهلاك الصفري للمياه**. وساهم هذا التدخل في تعزيز **الأمن المائي** في المناطق التي تعاني من شح المياه، مثل أربيل، ووضع نموذج مستدام لإدارة المياه يمكن تكراره في مختلف أنحاء العراق.

- دعمت الأمم المتحدة) اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) جهود **المحافظة على المياه** من خلال شراكة استراتيجية مع وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأعمال العامة، وأمانة بغداد، والسلطات المحلية، لتنفيذ مبادرة تجريبية **لمدن ذكية في قطاع المياه والصرف الصحي** والاستثمار في تركيب **عدادات مياه ذكية** في مدينتي بغداد وكركوك. وبمساندة الأمم المتحدة، قامت الوزارة بتركيب 548,714 عداد مياه في 15 محافظة، في إطار عقد بناء وتشغيل ونقل ملكية مع أحد البنوك الاستثمارية، مما عزز مشاركة القطاع الخاص في عملية تطوير قطاع المياه في العراق. وقد أسهمت هذه العدادات في رفع كفاءة إدارة المياه عبر مراقبة الاستهلاك والكشف الفوري عن التسربات، مما أدى إلى تقليل الهدر وتحقيق إيرادات بلغت ٢٧,٥ مليون دولار أمريكي لصالح قطاع المياه.

1.4 تعزيز السياسات والأطر لإدارة الموارد الطبيعية وتطوير الموارد المتجددة وزيادة القدرة على الصمود

التقدم المحرز في السياسات المتعلقة بحماية البيئة والطاقة المتجددة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ

- قدمت الأمم المتحدة)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الدعم لوزارة البيئة في تطوير **الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة، والاستراتيجية الوطنية للإدارة المستدامة للأراضي، وخطة العمل الوطنية لحماية الزراعة والأهوار، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطة عملها..** وتشكل هذه الأطر مرجعًا رئيسيًا لتوجيه جهود الحكومة في حماية البيئة، والمحافظة على النظم البيئية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

- كما أسهمت الأمم المتحدة في اعتماد حكومة العراق **لأهداف التنوع البيولوجي** وتقديمها لاتفاقية التنوع البيولوجي، فضلًا عن مشاركة العراق في مؤتمر الأطراف (COP16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما يعكس **التزام الدولة بالتصدي لفقدان التنوع البيولوجي ومعالجة تدهور الأراضي.** إضافة إلى ذلك، تم تطوير منصة لإدارة المعرفة لتعزيز قدرات الحكومة على رصد استخدام الأراضي واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

- في قطاع الطاقة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوزارات المعنية – الكهرباء، التربية، النفط، ومكاتب المحافظات – في إعداد **إطار التحول في قطاع الطاقة** لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة الخضراء في جميع أنحاء البلاد. وأسهم هذا الجهد في **اعتماد سياسة إلزامية بميزانية بلغت 68 مليون دولار لمشاريع الطاقة الشمسية**، بالإضافة إلى التحديث السنوي للمباني الحكومية لرفع كفاءتها في استخدام الطاقة. كما تم تدريب 200 موظف حكومي على معايير ISO 5001 و ISO 14001، بما عزز قدراتهم على تطبيق أنظمة متطورة لإدارة الطاقة والبيئة.

- فضلًا عن ذلك، دعمت الأمم المتحدة)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة(مشاركة العراق في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP29)، حيث استضاف العراق 40 جلسة، وشارك في 12 مفاوضة رفيعة المستوى، وقدم خطته الوطنية الأولى للتكيّف لقطاع الصحة، والتي تهدف إلى دمج مفاهيم القدرة على الصمود في مواجهة تحديات تغيّر المناخ ضمن منظومة الرعاية الصحية الوطنية. وبدعم الأمم المتحدة، وضعت وزارة البيئة بالتعاون مع شركاؤها من الجهات الحكومية **خطة الاستثمار المناخي وقدموا عروضًا استثمارية خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) وفي منتدى الاستثمار لمبادرة «العمل بدًا بيد»**لجذب الاستثمارات في المشاريع المناخية خصوصًا في قطاع الأغذية الزراعية.

- أنشأت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، **اللجنة التوجيهية للتغير المناخي والصحة** إلى جانب خمس لجان فنية معنية بمعالجة القضايا البيئية الملحة المتعلقة بموجات الحرارة، الموارد المائية، والأمن الغذائي، وتلوث الهواء، والأمراض المنقولة بالنواقل.

إن حماية التنوع البيولوجي في العراق ستعود بفوائد جمة على النظم البيئية وسبل العيش، لاسيما المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الثروة الحيوانية مثل تربية الجاموس. لقطة من برنامج الأغذية العالمي

قطاع الزراعة: حلول ذكية مناخيًا لتعزيز الاستدامة البيئية

- عزّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود التحول نحو **الزراعة الذكية مناخيًا** في العراق، من خلال توظيف مصادر الطاقة المتجددة وتطوير القدرات الوطنية. على سبيل المثال، في إطار شراكة مع وزارتي الموارد المائية والزراعة، قامت الأمم المتحدة بتركيب 116 نظامًا للطاقة الشمسية و 77 نظامًا للري بتقنية الرش الموفر للمياه في مزارع على مستوى ثماني محافظات مما أدى إلى **تحقيق خفض بنسبة 50٪ في استهلاك المياه واستصلاح 2,700 دونم من الأراضي المتأثرة بالجفاف** لغرض الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة الدعم اللازم لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في قناة العكشة بمحافظة المثنى، والجامعة الأمريكية في بغداد، ومؤسسة البيت العراقي للإبداع. أسهمت هذه التدخلات مجتمعة في **خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 1,233 طنًا سنويًا**.

- من جهتها، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء 41 حقلًا نموذجيًا للزراعة المحافظة و 25 حقلًا للزراعة الإيكولوجية في جنوب العراق، ودعمت أكثر من 2,500 مزارع في تبني هذه الممارسات، إلى جانب تأسيس بنكين للجينات في وسط وشمال البلاد. كما تم تدريب 60 موظفًا حكوميًا على تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا و 1,812 مزارعًا ومسؤولًا على إدارة الموارد الطبيعية، مما أسهم في وضع الأسس لدفع عجلة التقدم هذا القطاع الحيوي. وقد عززت هذه الجهود **الزراعة المحافظة والزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الزراعي، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتحقيق الاستدامة البيئية**.

- وشملت الجهود أيضًا **تطبيق حلول صديقة للبيئة في الخدمات العامة** إذ قامت الأمم المتحدة (اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة) بتركيب أنظمة طاقة متجددة تعمل بالطاقة الشمسية في 105 مدرسة بمحافظات البصرة وكركوك ونينوى ودهوك. و أسهمت جهود معالجة مياه الصرف الصحي في 11 مرفقًا صحيًا في بغداد ودهوك ونينوى وكركوك والسليمانية في خفض مستويات التلوث في الأنهار وتحقيق استفادة مباشرة لـ 10,000 من العاملين في القطاع الصحي (45٪ منهم من النساء) و 46,000 من المرضى (46٪ منهم أطفال).

- في إطار الشراكة مع جامعة دهوك، أطلقت الأمم المتحدة) اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة **برنامجًا بحثيًا حول المناخ شمل 1,000 شاب وشابة** بهدف تطوير حلول مجتمعية مبتكرة لمواجهة شح المياه وتغير المناخ. كما عززت الأمم المتحدة دعمها لـ 83 شبكة محلية، شملت جمعيات مستخدمي المياه، ومدارس المزارعين الحقلية، والمجموعات النسائية، وذلك لتعزيز **الممارسات المستدامة وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث** على مستوى المجتمعات المحلية.

لقطة للمتطوعين عبد الباري عبد الخالق وسنا قباد وهما يشاركان في زراعة الشتلات بمنتزه سامي عبد الرحمن في أربيل، بعدسة دلشاد عزيز/اليونيسف

قصة نجاح

قصة نجاح سنا وعبد الباري:
تمكين الشباب لمواجهة تحديات شحّة المياه

يواجه منتزه سامي عبد الرحمن، أحد أبرز المساحات العامة في أربيل، تحديًا متفاقمًا يتمثل في شحّة المياه، حيث جفّت خمسة من أصل 20 بئرًا جوفية وتسبب نظام الري القديم في استنزاف الموارد المائية المحدودة في المدينة.

واستجابةً لذلك، أطلقت حكومة إقليم كردستان مشروعًا جديدًا لمعالجة مياه الصرف الصحي، بدعم من بنك التنمية الألماني، وتنفيذ من قبل منظمة اليونيسف بالشراكة مع منظمة هسار، يهدف إلى تحويل المنتزه إلى نموذج عملي للاستدامة البيئية. يعتمد المشروع على تقنيات متقدمة لإعادة تدوير المياه لأغراض الري، ما يميز هذا المشروع هو إشراك أكثر من 1,000 شاب وشابة كمتطوعين فاعلين في تنفيذ الأنشطة الميدانية، بما يعزز دور الشباب كمحفّز رئيسي للتغيير.

توضح المشاركة الشابة "سنا"، البالغة من العمر 26 عامًا "المشروع يتجاوز نطاق معالجة مياه الصرف الصحي، ليُسهم في إحداث تحول نوعي في المفاهيم السائدة حول إدارة الموارد المائية ومن خلال إشراك الشباب، يُسهم المشروع في تحقيق أثرًا مضاعفًا يُعزز ثقافة المحافظة على المياه على المدى الطويل" ويضيف عبدالباري عبد الخالق البالغ من العمر ٢٧ عامًا، "إن إدراكي لكيفية حل التقنيات لمشاكل حقيقية ألهمني لاستكشاف كيفية تطبيق هذه الحلول على نطاق واسع في جميع أنحاء أربيل".

ومن خلال هذا التفاعل المجتمعي، يكتسب الشباب مثل سنا وعبد الباري خبرات عملية في مجال المحافظة على المياه وتحقيق استدامتها، بينما يساهمون في رفع مستوى الوعي حول آثار تغير المناخ. يشكل هذا المشروع نموذجًا رائدًا يجمع بين أهمية الشراكات والعمل المجتمعي وتمكين الشباب كقوة دافعة للعمل المناخي.

صورة لمزارع يجمع الطماطمفي أحد البيوت البلاستيكية، وذلك ضمن إطار المبادرات الزراعية الذكية التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة في جنوب العراق، بعدسة ريم السعدون/منظمة الأغذية والزراعة

قصة نجاح

قصة عبد الأمير: تعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود باستخدام تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا

في جنوب العراق، يُفاقم تناقص الموارد المائية وملوحة التربة من صعوبة ممارسات تغذية المواشي التقليدية ، مما يضع المجتمعات التي تعتمد في معيشتها على الثروة الحيوانية أمام تحديات حرجة. تتصدى مبادرة مبتكرة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) – بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذها بالشراكة مع وزارة الزراعة العراقية وشركاء محليين – لهذه التحديات من خلال توفير أصناف من محاصيل الأعلاف المقاومة لتغير المناخ للمزارعين، إلى جانب بناء القدرات ودعم ممارسات الري الذكية مناخيًا.

عبد الأمير سلمان عيسى هو أحد المستفيدين من هذه المبادرة. من خلال زراعة عشب الجاودار لأول مرة في قرية نهر السبع، في قضاء المدينة بمحافظة البصرة، حيث تمكن من إنتاج ٣٤ طنًا من الأعلاف باستخدام نظام الري بالتنقيط الذي يوفّر المياه بكفاءة عالية.

ويُعد نبات الجاودار من الأعلاف عالية الجودة التي تُسهم في تعزيز صحة الثروة الحيوانية ورفع معدلات الخصوبة، بتكلفة منخفضة على المزارعين وأثر محدود على البيئة. وقد شهد مزارعون مثل عبد الأمير زيادة في إنتاج الحليب بنسبة 37٪، مما أدى إلى تعزيز أرباحهم من منتجات الألبان والجبن. وبعد تلبية احتياجاته من الأعلاف لتغذية قطعانه من الجاموس والأبقار، قام عبد الأمير ببيع الفائض من محصوله من نبات الجاودار بمردود بلغ 2,000 دولار أمريكي في الموسم الواحد.

واستنادًا إلى الأثر الإيجابي للمبادرة، أطلقت وزارة الزراعة العراقية برنامجًا وطنيًا لتعزيز إنتاج البذور والأعلاف محليًا. تعكس هذه القصة الأثر الفعلي لمبادرات الأمم المتحدة في تحسين سبل العيش عبر تمكين المجتمعات المحلية، بالتوازي مع تحفيز تغييرات منهجية واسعة في السياسات والممارسات الزراعية، بما يُسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة ومرونة للمجتمعات والنظم البيئية في العراق.

لقطة لمشتل سرجنار للأشجار في محافظة السليمانية، الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي في إطار جهود الأمم المتحدة لإعادة التشجير في العراق، من برنامج الأغذية العالمي

صورة ليحيى مصطفى وأسرته وهم من اللاجئين الذين تم تسجيلهم في بغداد خلال عام 2024 لدى مركز الخدمات المجتمعية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعدسة المفوضية السامية للأمم المتحدة

كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ الأولوية الاستراتيجية 5

Food and Agriculture Organization of the United Nations

International Labour Organization

IOM UN MIGRATION

UNDP

unesco

UNFPA

UNHCR The UN Refugee Agency

unicef

UNMAS

UNOPS

UN WOMEN

WFP World Food Programme

World Health Organization

الأولوية الاستراتيجية

5

توفير حلول مستدامة للنزوح الداخلي، تضمن الكرامة والسلامة والعودة الطوعية للفئات المتأثرة

أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الأولوية الاستراتيجية 5 في تحقيقها

بالأرقام:
النتائج الرئيسية التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في عام 2024

1.4 مليون م²
من الأراضي تم مسحها وتطهيرها من الذخائر المتفجرة، مما أدى إلى إعادة استخدام هذه الأراضي لأغراض حيوية مثل الزراعة، والإسكان، وتطوير البنية التحتية

6,110
أشخاص من مجتمعات الأقليات (48٪ منهم من النساء) حصلوا على حيازة الأراضي، ما يضمن حماية حقوقهم في السكن والأراضي والممتلكات

40,099
نازحًا عراقيًا حصلوا على وثائق مدنية، مما يضمن لهم الحصول على الخدمات العامة الحيوية

2,364
أسرة حصلت على الدعم في العودة طواعية أو الانتقال أو إعادة الاندماج في الموصل، وسنجار، وبعاج، وعامرية الفلوجة

39,231
من العائدين تلقوا مساعدات لتحسين سبل العيش (36٪ منهم من النساء، و 32٪ شباب، و 5٪ أشخاص من ذوي الإعاقة)، مما ساهم في تعزيز قدرتهم على الصمود وتسهيل عملية إعادة اندماجهم في

صورة لطلاب في الموصل عقب مشاركتهم في جلسة توعوية حول مخاطر الذخائر المتفجرة، ضمن جهود الأمم المتحدة في عام 2024، من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

- قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لحكومة العراق في تعزيز **الاعتراف بحقوق الملكية العقارية للأيزيديين**– في خطوة تاريخية نحو تحقيق العدالة وإيجاد حلول مستدامة تعزز التماسك الاجتماعي. فقد تسبّبت التمييز والعنف الذي ارتكبه تنظيم داعش على مدى عقود من الزمن في حرمان العديد من الأيزيديين من العودة إلى مجتمعاتهم، لا سيما بسبب غياب الوثائق الرسمية التي تثبت ملكيتهم للأراضي. وفي أكتوبر 2024، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتعديل المراسيم القانونية التي كان قد صادق عليها في عامي 2022 و 2023، والتي جرى إعدادها بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء والأمم المتحدة. ويقضي التعديل الجديد بالاعتراف بشهادات الإشغال الصادرة عن الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية، باعتبارها وثائق رسمية لإثبات حقوق الإشغال. **وسيمكّن هذا القرار الأيزيديين من المطالبة بحقوقهم في أراضيهم لأول مرة منذ أجيال.**

- وبالتوازي، عملت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على معالجة قضايا **السكن والأرض والملكية** بما أتاح للنازحين العودة إلى منازلهم وللعائدين إعادة الاندماج في مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، في سنجار، ساعدت الأمم المتحدة في تأمين **حقوق الحيازة** لـ 6,110 شخص من الأقليات 48٪ منهم من النساء(، من خلال تسهيل قضايا مطالبات السكن والأرض والملكية لـ 1,313 أسرة. كما حصلت 571 أسرة أيزيدية على خطابات ملكية الأراضي، وتم توفير التمثيل القانوني لـ 1,176 نازحًا داخليًا لاستعادة وثائقهم المتعلقة بالسكن والأرض والملكية. كما استفاد 1,497 شخصًا (30٪ منهم من النساء) من بينهم الأيزيديون من جلسات التوعية بحقوق السكن والأرض والملكية، والتي وفرت للنساء على وجه الخصوص مساحات آمنة للتعرف على حقوقهن والوصول إلى الدعم القانوني.

- دعمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حكومة العراق **في حماية المجتمعات من مخاطر التلوث بالمتفجرات**، لا سيما في أقضية سنجار والموصل وتلكيف في محافظة نينوى. أسفرت عمليات المسح وإزالة الألغام عن تأمين مساحة قدرها 1,442,810 م^2 من الأراضي الزراعية والبنى التحتية والمناطق السكنية، بعد تطهيرها من 3,592 جهازًا متفجرًا. كما مكّنت عملية تقييم لمساحة إضافية تبلغ 1.2 مليون م^2 الحكومة من تحديد ورسم خرائط للمناطق الخطرة. وأكدت نتائج تقييم لمساحة 2.6 مليون م^2 من الأراضي التي تم تطهيرها من المواد الخطرة عام 2023 على الأثر الإيجابي والاستدامة في عمليات الإزالة. وقد **أسهمت هذه الجهود بشكل مباشر في تحسين رفاهية المجتمعات المحلية، وتسهيل العودة الآمنة للنازحين داخليًا، بالإضافة إلى تمكين الاستخدام الإنتاجي للأراضي المطهرة لأغراض الزراعة، وإعادة إعمار المساكن، وتطوير البنية التحتية في** البصرة ومخمور والموصل وتلكيف. كما ساهمت الأمم المتحدة في مستويات الأمان في مناطق العودة من خلال تنظيم 1,341 **جلسة توعوية** استفاد منها 16,112 شخصًا (59٪ منهم من النساء والفتيات) حول مخاطر مخلفات الحرب والعبوات الناسفة، إضافة إلى تدريب 17 عنصرًا من الشرطة على تقنيات التخلص من الذخائر المتفجرة.

1.5 مبادرات تحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام لتعزيز الحلول المستدامة

تحقيق الاستقرار: ضمان الحقوق في الوثائق المدنية والأرض والسلامة

- في إطار شراكة استراتيجية مع وزارة الداخلية، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لـ 40,099 نازحًا داخليًا في العراق للحصول **وثائقهم المدنية** في محافظات أربيل (مخيمات شرق الموصل)، ونينوى، وبغداد، وكركوك، والأنبار. وقد شكّل هذا التدخل تحولًا نوعيًا في حياة هؤلاء الأفراد حيث مكنهم من **الوصول إلى الخدمات الأساسية** مثل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، كما عزز **حريتهم في التنقل والحصول على عمل ومكنهم من ممارسة حقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية**. وشمل الدعم تقديم الاستشارات القانونية لـ 27,281 شخصًا، وتوفير التمثيل القانوني لـ 10,294 شخصًا للتغلب على التحديات الإدارية والقانونية، بالإضافة إلى تنظيم 34 بعثة متنقلة لتوسيع نطاق الحصول على الوثائق. كما دعمت الأمم المتحدة أول بعثة متنقلة لإصدار البطاقة الموحدة لعام 2024، والتي أنجزت 1,013 طلبًا.

- قدمت الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان) الدعم لوزارة الهجرة والمهجرين في تطوير **الاستراتيجية الوطنية لإعادة الاندماج التي تمثل نقلة نوعية نحو تحقيق التماسك الاجتماعي** لشعب العراق. وتُعد هذه الاستراتيجية المحورية إطارًا توجيهيًا لتمكين العودة الآمنة للنازحين العراقيين إلى مناطقهم الأصلية، وتعزيز اندماجهم الاجتماعي، وترسيخ التماسك المجتمعي ضمن بيئاتهم المحلية.

- قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمًا لبناء القدرات المؤسسية لكل من مكتب مستشار الأمن الوطني، ووزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بهدف **تعزيز قدرات هذه المؤسسات على إدارة عمليات العودة الآمنة والكريمة وإعادة إدماج النازحين في مجتمعاتهم الأصلية**. وفي هذا الإطار، قدمت الأمم المتحدة برامج تدريبية لـ21 منظمة محلية غير حكومية لدعم مكتب مستشار الأمن الوطني في جهوده لتعزيز عمليات بناء السلام، وترسيخ التماسك الاجتماعي، وتسهيل إعادة الاندماج ومنع التطرف العنيف في كلٍّ من بابل وبغداد والديوانية.

- كما عملت الأمم المتحدة (من خلال المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) على تعزيز الحلول المستدامة للنزوح عبر دعم **العودة الطوعية الميسرة أو إعادة التوطين أو الاندماج** لـ2,364 أسرة، غالبيتها إلى الموصل وسنجار والبعّاج وعامرية الفلوجة. وإلى جانب تنفيذ 85 مبادرة للتماسك الاجتماعي على المستوى المجتمعي بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين ومركز التنسيق المشترك للأزمات في إقليم كردستان العراق، أفادت 87٪ من الأسر العائدة عن تحسّن ملحوظ في علاقاتها مع مجتمعاتها. أما بالنسبة للنازحين الذين ما زالوا في المخيمات، فقد واصلت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مركز التنسيق المشترك ومديرية الهجرة والاستجابة للأزمات، تقديم الدعم لنحو 109,000 نازح داخلي في 21 مخيمًا في الإقليم.

صورة من جلسة تدريبية مخصصة للنساء والأطفال في مجمّع دوغري بسنجار حول حقوق السكن والأرض والملكية في سنجار، من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التنمية: استعادة سبل العيش والبنى التحتية لتحقيق الحلول المستدامة

- دعمت وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة) جهود حكومة العراق الرامية إلى تمكين **النازحين والعائدين من الحصول على حلول كريمة ومستدامة**، من خلال إعادة تأهيل 138 مرفقًا خدميًا في مختلف أنحاء العراق شملت قطاعات الكهرباء والصحة والتعليم والزراعة. وبالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التخطيط والسلطات المحلية والمجتمعات، تم تنفيذ ٦٢ مشروعًا لإعادة تأهيل البنى التحتية المجتمعية في مناطق العودة بمحافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، بما أعاد الخدمات الأساسية للسكان. كما ساهم بناء مركزين للرعاية الصحية الأولية في إقليم كردستان العراق في توفير أكثر من 177,000 استشارة طبية استفاد منها كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي مجال الدعم النفسي والاجتماعي، استفاد 27,490 شخصًا من خدمات الصحة النفسية التي عززت جهود الاندماج المجتمعي والمصالحة.

- وعبر تقديم **دعم سبل العيش** إلى 10,030 أسرة شمل فرص تحقيق الدخل وتنمية المهارات وتوفير الأصول، أسهمت المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز **الاستقرار الاقتصادي** لـ 32,231 عائدًا(36٪ نساء، 32٪ شباب، و 5٪ من ذوي الإعاقة). كما قدمت الأمم المتحدة مساعدات نقدية متعددة الأغراض لـ 2,500 نازح داخلي ممن غادروا المواقع غير الرسمية والمخيمات، مما مكنهم من تلبية احتياجاتهم الفورية في مسار إعادة الاندماج.

2.5 السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل لتحقيق الحلول المستدامة

تعزيز السياسات وآليات التحليل والتنسيق بما يسهم في إيجاد حلول مستدامة

- عملت الأمم المتحدة)المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين(بالشراكة مع الحكومة الاتحادية ممثلة بوزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين، ومع حكومة إقليم كردستان، على إعداد **خارطة طريق وخطة تنفيذ للحلول المستدامة**. وتأتي هذه الجهود للإسراع في تنفيذ الخطة الوطنية لمعالجة النزوح، انسجامًا مع قرار مجلس الوزراء رقم (24007) لسنة 2024 وأولوية رئيس الوزراء لإنهاء ظاهرة النزوح طويلة الأمد، عبر التقدم بخطوات عملية نحو توفير حلول مستدامة للنازحين في جميع أنحاء العراق. كما دعمت الأمم المتحدة إعداد أطر محلية خاصة تخدم الغرض ذاته، ومنها **خارطة طريق الحلول المستدامة في صلاح الدين**، التي أُطلقت بالتعاون مع الحكومة المحلية لتوفير إطارًا استراتيجيًا يعزز دعم المتضررين من النزاع. وستسهم هذه الخارطة في تعزيز جهود العودة الطوعية، وإعادة الإدماج، وتحقيق الاستقرار طويل الأمد، من خلال تحسين الخدمات العامة، وتوفير السكن، وتطوير سبل العيش، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

- وفي السياق ذاته، أسهمت المنظمة الدولية للهجرة في تطوير **إطار العودة وإعادة القبول** بالتعاون مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، مما عزز التزام العراق بصفته أول دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تطبيق الميثاق العالمي للهجرة. كما ساعدت الدراسات المعتمدة على مصفوفة تتبع النزوح في تحديد مواطن الضعف المناخية في إقليم كردستان، وتقييم التقدم المحرز في الحلول المستدامة، ورصد المناطق التي تعيق عودة النازحين. وعلاوة على ذلك، عززت الأمم المتحدة قدرات وزارة الهجرة والمهجرين على إحالة العائدين إلى الخدمات عبر الآلية الوطنية للإحالة، إضافة إلى دعم قدرات الحكومة على تحليل البيانات بما يضمن استجابة أكثر فاعلية لاحتياجات النازحين داخليًا.

أستنناف المزارعين أنشطتهم الزراعية في الأراضي التي أزيلت منها المخلفات المتفجرة بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في قضاء تلكيف. الصورة © دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

قصة نجاح

قصة نجاح نور وصفاء: تمكين المرأة العراقية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام

صورة لمزارعين يعودون إلى أراضيهم الزراعية في تلكيف بعد تطهيرها من الذخائر المتفجرة، وذلك في إطار الدعم المقدم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بعد انتهاء النزاعات المسلحة وتوقف إطلاق النار، تبقى مخلفات الحرب من ألغام ومتفجرات كامنة تحت الأرض، مهددة المجتمعات الساعية لإعادة بناء حياتها. إن تطهير العراق من الألغام ومخلفات المتفجرات عمل شاق ومحفوف بالمخاطر، إلا أنه يُعد شرطًا أساسيًا لضمان العودة الآمنة والكريمة للنازحين داخليًا. وفي هذا السياق، برزت نور وصفاء قدوة رائدة في مواجهة هذا التحدي لحماية المجتمعات المحلية. انضمت نور إلى فريق التوعية بمخاطر المتفجرات قبل تسع سنوات حيث تكرس جهودها لتوعية المجتمعات بالمخاطر المرتبطة بالمتفجرات. كما طورت خبرتها عبر الحصول على شهادات المستويين الأول والثاني في إزالة المتفجرات بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق، قبل أن تكمل المستوى الثالث في مدرسة التدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لوزارة الداخلية في بسماية ببغداد.

تشغل نور حاليًا منصب قائدة فريق معتمدة لدى الشريك الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام "منظمة شاريتيه الإنسانية"، حيث تقود فريقًا يضم خمسة متخصصين - أربعة في إزالة الألغام وأخصائية طبية في سنجار بمحافظة نينوى.

أما صفاء، فقد أمضت 12 عامًا في العمل ضمن القطاع الإنساني في العراققبل أن تنقل خبراتها المتنوعة إلى مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق. وتتولى صفاء مسؤولية ضمان توافق جهود إدارة برامج الدائرة مع أهداف العمل الإنساني في مكافحة الألغام، فيما تركز نور على على ضمان مطابقة الجوانب الفنية لمتطلبات المجتمعات والمعايير اللازمة للجودة من خلال التعاون والتنسيق. تشكل مسيرتاهما، رغم اختلاف الأدوار والمنظمات، مثالًا حيًا على أهمية التكامل الوظيفي لتحقيق هدف سامٍ وهو بناء عراق خالٍ من الذخائر المتفجرة.

صورة لأزهر الذي حصل على بطاقات الهوية الموحدة لأطفاله في عام 2024، وذلك في إطار جهود "شبكة العيادات القانونية" الشريكة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدسة كارلو جيلو/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قصة نجاح

قصة نجاح أزهر: من النزوح إلى استعادة الكرامة من خلال الحصول على الوثائق المدنية

قبل ما يزيد عن عقد من الزمن، اضطرت عائلة أزهر للفرار من مدينة الفلوجة بحثًا عن الأمان في بغداد. ونتيجة لذلك، ولد أطفاله في ظروف النزوح، مما حرمهم من الحصول على وثائق هوية رسمية. قال أزهر "كنت قلقًا جدًا على مستقبلهم" وأضاف «"غياب الوثائق الرسمية كان يحول دون قبولهم لدى أي جهة. ما جعلني أشعر بفقدان الأمان." وقد أدى هذا الوضع إلى حرمان أطفاله من الالتحاق بالتعليم النظامي أو حصولهم على الرعاية الصحية المقدمة عبر العيادات العامة. في عام 2024، شهدت حياة أزهر تغيرًا جذريًا عندما علمت "شبكة العيادات القانونية"، الشريك المعتمد للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقضيته وتدخلت لتقديم الدعم له. نظرًا لبلوغ أطفاله سنًا محددًا، كان من الضروري اللجوء إلى المحكمة لإثبات واقعات الولادة وإقرار النَسَب الأسري. كما تطلب الأمر إجراء فحص الحمض النووي لإثبات أبوة أزهر لهم. وبفضل الدعم المقدم من "شبكة العيادات القانونية" والمفوضية، تمكن أسامة ودنيا من الحصول على شهادات ميلادهما وبطاقات هويتهما الوطنية في غضون ١٢ شهرًا فقط.

وتعتبر وثائقهما المفوضية لتأمين أكثر من 40,000 سجل مدني للنازحين العراقيين خلال عام 2024، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع وزارة الداخلية العراقية، وبالشراكة مع منظمات فاعلة مثل "هريكار" و"هارتلاند أليانس انترناشونال"، و "إنترسوس" و "لجنة الإنقاذ الدولية" وشبكة العيادات القانونية، وتير ديز هوم.

وقد أتاح الحصول على الوثائق المدنية لعائلات مثل عائلة أزهر الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى ممارسة حقوقهم الأساسية.

قال أزهر "أول ما فعلته بعد استلام الوثائق هو تسجيلهم في المدرسة. كنت قد فقدت الأمل في مستقبل كريم لأطفالي. أما اليوم، ومع تأمين حقهم في التعليم والهوية، أصبح الأفق مفتوحًا أمامهم."

- نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية **أول حوار سياساتي بشأن إدارة الأراضي وإصلاحات حوكمتها** بالشراكة مع حكومة العراق. وأسفر هذا الحوار عن توافق بشأن عدد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك التعديلات القانونية، ورقمنة الإجراءات، وتشكيل فريق عمل مني بتبسيط إجراءات تسجيل الأراضي وضمان تحقيق أثر مستدام.

- ومن خلال تدريب 218 مسؤولًا وطنيًا ومحليًا، وإعداد 87 تقرير تقييم، ساهمت الأمم المتحدة (عبر عدة كيانات مثل المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب المنسق المقيم) في تعزيز **المتابعة المستندة إلى الأدلة لدعم الحلول المستدامة**. ويهدف هذا النهج إلى ضمان استجابة شاملة ومنسقة تتماشى مع الجهود المحلية والدولية لدعم تعافي منطقة سنجار من آثار النزاع.

- وفي سياق آخر، **عزز منتدى التنسيق المشترك الذي تقوده الحكومة** آليات التنسيق بشأن الحلول المستدامة للنازحين في المناطق المتضررة من النزاع، والتي تشمل محافظات نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، وديالى، والأنبار، والبصرة، بالإضافة إلى إقليم كردستان. أُنشئ هذا المنتدى في أوائل عام 2024 تحت إشراف المنسق المقيم، ويضم 18 مديرية ودائرة حكومية، و 15 منظمة غير حكومية دولية، و9 منظمات غير حكومية محلية، و6 كيانات تابعة للأمم المتحدة (تشمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومكتب المنسق المقيم). ومن خلاله، نفذ الشركاء بعثات ميدانية استراتيجية لدعم النازحين والعائدين، كما عملوا على تقييم الاحتياجات وساهموا في إطار عودة النازحين داخليًا.

كما شاركت السلطات المحلية بفاعلية في 38 اجتماعًا للمنتدى عُقدت في مختلف المحافظات، مما أرسى أساسًا قويًا لتطوير حلول محلية قائمة على التعاون. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لمنتديات أخرى أسهمت في استجابة متماسكة ومنسقة لقضايا النزوح وإعادة الإدماج بين 64 شريكًا، ومن هذه المنتديات "فريق العمل الفني للحلول المستدامة"، و»فريق العمل المعني بالعودة"، «فريق العمل المعني بالحلول المستدامة"، و"فريق العمل المعني بالتنسيق القائم على أساس المناطق في سنجار".

لقطة من برنامج تدريب مهني مكثف استمر 12 يومًا في غرب الموصل، والذي نُظم بالشراكة بين اليونيسف ومنظمة عالم أفضل حول فن الرسم والتلوين على الزجاج، حيث اكتسبت مجموعة من الشابات المتضررات من النزاع مهارات عملية تمكنهن من كسب الرزق لدعم أنفسهن وأسرهن، بعدسة ديار شاباز/اليونيسف

لقطة من جلسات توعية نظمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عدد من الجامعات العراقية، مثل جامعة البصرة، والجامعة الأمريكية في كردستان، وجامعة أربيل التقنية، هدفت إلى تحفيز الطلاب على تبني العمل التطوعي باعتباره مسارًا حيويًا لتحقيق النمو المهني لهم وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع

(الصورة التالية) لقطة من فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في العراق، في إطار جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة

نفّذ الشباب **حملة التوعية بالصحة والمناخ خلال زيارة الأربعين** بمشاركة

4,000 متطوع شاب و

200 متطوع عبر الإنترنت من الأمم المتحدة حيث تمكّنوا من الوصول إلى أكثر من

530,000 شخص

عبر منصات التواصل الاجتماعي، بهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بالمخاطر الصحية المرتبطة بالحرارة والنظافة وتغير المناخ.

في إطار حملة الأمم المتحدة العالمية **16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة**، نظّمت الأمم المتحدة فعاليات توعوية في بغداد وأربيل، هدفت إلى تعزيز الدعوات لحماية النساء والفتيات من العنف وتحسين جودة الخدمات المقدمة للناجيات،

وذلك بالتعاون مع دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

كما قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع هيئة النزاهة الاتحادية وهيئة النزاهة في إقليم كردستان العراق **حملة "سلم الراية" لمكافحة الفساد** والتي سعت إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة المشتركة والمسؤولية المدنية.

حققَت الحملة أكثر من

65 مليون

مشاهدة على وسائل التواصل الاجتماعي، ونالت جائزة أفضل حملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جمعية العلاقات العامة في المنطقة.

كيان واحد للأمم المتحدة في العراق:
الاتساق والفاعلية والكفاءة

تحسين كفاءة الأعمال

في عام 2024، حققت الأمم المتحدة في العراق أعلى مستوى من الكفاءة التشغيلية منذ تأسيسها، حيث بلغ إجمالي وفورات التكاليف المتحققة 2,832,218 دولار أمريكي، وذلك بفضل الاستمرار في تنفيذ خطط العمل السنوية المشتركة استراتيجية تسيير الأعمال بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وقد أسهم هذا الإنجاز في تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الكفاءة في الإنفاق ورفع مستوى الأداء التشغيلي، من خلال دمج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في منظومة تقديم الخدمات المشتركة.

واستنادًا إلى هذا الزخم، عملت الأمم المتحدة على **إعادة تخصيص مجمّع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ليصبح مركزًا مستدامًا** للمنظمات الدولية بعد مغادرتها، مع ضمان التزامه بمعايير الأمن والبنية التحتية الموصي بها من قبل إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للمجمع مع تحسين مستويات السلامة للموظفين وتعزيز المرونة التشغيلية.

ولضمان انتقال سلس، أنشأت الأمم المتحدة **فريق عمل انتقالي للمقار المشتركة** للإشراف على نقل وتشغيل المجمعات الخدمية في بغداد وأربيل، بما يعزز التعاون بين الوكالات ويضمن استمرارية الكفاءة التشغيلية.

كما واصل المجمع المتكامل تنفيذ إجراءات متقدمة **لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة لتقليل تأثيره البيئي**. وتضمنت هذه الإجراءات تصميم مبانٍ جديدة وفق معايير المباني الخضراء، وتأهيل المباني القائمة عبر إدخال تقنيات العزل الحراري وأنظمة إضاءة LED، ومكيفات عالية الكفاءة من النوع العاكس لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة. ومن أبرز الإنجازات **تركيب نظام طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة 1,500 كيلوواط مدعوم** بسعة تخزين بطارية تبلغ 1,800 كيلواط/ساعة. ويتم حاليًا تصدير الطاقة المتجددة الفائضة التي ينتجها النظام إلى الشبكة الوطنية.

التواصل ككيان واحد للأمم المتحدة

بالتعاون مع مجموعة الاتصال الاستراتيجي للأمم المتحدة، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري نهجًا موحدًا ومتسقًا للاتصال أسهم في تعظيم أثر برامج ومبادرات الأمم المتحدة مع الشركاء دعمًا لأولويات التنمية في العراق. فعلى سبيل المثال:

فعلى سبيل المثال، ساهمت **حملة "الماء حياة"** التي نُفذت بالتعاون بين الأمم المتحدة ووزارة الموارد المائية بهدف تشجيع تغيير السلوكيات لدى الأفراد للحفاظ على الموارد المائية في العراق والتصدي لمشكلة ندرة المياه المتفاقمة.

كما نُظمت فعاليات لإحياء الأيام الدولية الكبرى **مثل اليوم العالمي للمرأة**، واليوم الدولي للمتطوعين، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ما أسهم في رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العراق.

ساهمت جهود التواصل الإعلامي التي قادها المنسق المقيم للأمم المتحدة في العراق– من خلال المقابلات، ومقالات الرأي، والخطابات، والبيانات العامة، واجتماعات المائدة المستديرة مع الصحفيين العراقيين – **بالإضافة إلى إصدار نشرات إخبارية فصلية لفريق الأمم المتحدة القطري**، في تسليط الضوء على قضايا التنمية المستدامة في العراق ودور الأمم المتحدة في معالجتها، مثل الأمن الغذائي، والقدرة على التكيف مع غير المناخ، والحلول المستدامة للنزوح.

إدماج ذوي الإعاقة

خلال عام 2024، عززت الأمم المتحدة في العراق التزامها بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال دمج هذا البعد في جميع العمليات والسياسات والأطر التنموية. ولتعزيز هذا التوجه، قاد فريق تنسيقي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية نهجًا استشاريًا شاملًا في إطار **استراتيجية وخطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة**. ويجري العمل حاليًا على وضع **استراتيجية وطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة** تهدف إلى تعزيز التعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز بشكل خاص على التشاور وبناء القدرات. وقد تم تضمين هذه المبادرات أيضًا في عملية إعداد التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2025–2029.

كما شارك فريق الأمم المتحدة القطري بفاعلية مع **منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة** لتحسين إمكانية الوصول إلى مرافق وخدمات الأمم المتحدة. وقد تجاوزت هذه الجهود مجرد توفير إمكانية الوصول المادي، حيث عملت على ترسيخ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن آليات التنسيق المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري، وبرامجه المشتركة، واستجاباته الإنسانية. ومن خلال المشاورات وورش العمل ومبادرات بناء القدرات، أرسى فريق الأمم المتحدة القطري أساسًا قويًا لتحقيق تقدم مستمر، وذلك عبر شراكات فعّالة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، ودمج اعتبارات الإعاقة في سياسات الموارد البشرية واستراتيجيات تنمية القدرات.

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

في عام 2024 ، نفذت الأمم المتحدة **استراتيجية موجهة للوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ارتكزت على إدارة المخاطر والحد منها**. وقد أسهمت مشاركة القيادات الفعالة في تعزيز المعايير الأخلاقية وتشجيع ثقافة الإبلاغ داخل المنظمة بالتوازي مع تعزيز آليات الحماية للمبلغين عن الانتهاكات وشبكات الدعم المخصصة للضحايا. كما تم اعتماد نظام إحالة منظم يهدف إلى تحسين جودة المساعدة المقدمة وضمان آليات فعّالة لتلقي الملاحظات من المستفيدين.

وشملت الجهود المستمرة للتصدي لهذه الانتهاكات **أنشطة توعوية مستمرة، وآليات إبلاغ جديدة مثل الخط الساخن المخصص، وآليات شكاوى مجتمعية متاحة ومتكيفة مع احتياجات الفئات السكانية المختلفة. وتولى منسق الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين الإشراف على سير التحقيقات في مواعيدها، وضمان تقديم الدعم المباشر للضحايا.** وتضمنت الإنجازات الرئيسية على مستوى السياسات تطوير اختصاصات شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في العراق، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة الشكاوى، إلى جانب إعداد مواد تعليمية بلغات متعددة. كما أُدرجت برامج تدريب متخصصة في مجالات التحقيقات المتقدمة والاعتبارات ذات الصلة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2025–2029 المقترح، مما يرسخ من مبادئ المساءلة والتخطيط الاستراتيجي.

لقطة من فعالية نظمتها وكالات الأمم المتحدة لدعم الشباب العراقيين في العمل التطوعي. تم خلالها رفع الوعي في معرض للوظائف استضافته جامعة المعرفة، بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

شباب 2030

خلال عام 2024، حققت الأمم المتحدة تقدمًا ملموسًا في مجال تمكين الشباب وتعزيز إدماجهم، من خلال توسيع نطاق مشاركتهم في البرامج التنموية وتلبية احتياجاتهم المتغيرة. ومن أبرز الإنجازات تأسيس **مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للشباب** الذي أُطلق رسميًا في كانون الثاني 2025 بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة العراقية ومكتب الأمم المتحدة للشباب، بعد عملية شاملة وتشاركية امتدت طوال عام 2024.

وقد تم اختيار أعضاء المجلس الـ13 بالتنسيق الدقيق بين وكالات الأمم المتحدة، وزارة الشباب والرياضة، وشبكات الشباب. وقد ركزت العملية على التنوع والدمج، لضمان تمثيل شامل من حيث النوع الاجتماعي، الموقع الجغرافي، العِرق، الدين، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى الفئات المهمشة مثل ذوي الإعاقة والشباب النازحين داخليًا.

في عام 2024، أصدرت وكالات الأمم المتحدة في العراق دعوة رسمية للترشيحات، أعقبها تقييم منهجي شمل مراجعة الطلبات وإجراء مقابلات عبر الإنترنت من قبل لجنة مشتركة بين الوكالات. ويعكس هذا الجهد الشامل التزام الأمم المتحدة بتعزيز المشاركة الفاعلة للشباب وإيمانها الراسخ بدورهم المحوري في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم.

وبالتوازي، عمل فريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز **شراكته مع المجلس الأعلى للشباب في العراق** أشرك الشباب في حملات المناصرة والحوار حول السياسات. وتم تمكين الشباب العراقي من تمثيل بلدهم في محافل دولية، منها **الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى حول تّعلم الشباب ومهاراتهم وانتقالهم إلى العمل اللائق مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) لتغير المناخ** حيث ساهموا بفاعلية في النقاشات العالمية بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة.

الشراكات:
وتمويل جدول أعمال 2030

وتؤكد الأمم المتحدة أن التقدم في التنمية المستدامة يعتمد بشكل جوهري على التعاون، إذ **يعمل فريقها في العراق بفاعلية مع مجموعة واسعة من الشركاء** في مختلف القطاعات. ما يعكس الالتزام المشترك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة جميع العراقيين.

تُعد الشراكات مع حكومة العراق محورًا أساسيًا لجهود الأمم المتحدة، إذ تشكل قاعدة حيوية لصياغة السياسات، وبناء القدرات، وتنفيذ مبادرات تقديم الخدمات. خلال عام 2024، عملت الأمم المتحدة في العراق بتنسيق وثيق مع شركائها على جميع المستويات، بما يشمل حكومة العراق وجميع الوزارات المعنية، والمحافظات، ومكتبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ومستشارية الأمن القومي والبنك المركزي العراقي، وعدد من المؤسسات والهيئات الحكومية ذات الصلة. وقد أسهم هذا التعاون في ضمان مواءمة دعم فريق الأمم المتحدة القطري مع الأولويات الوطنية وتعظيم الأثر من خلال استثمار الموارد المخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، مساهمة جهود المناصرة المشتركة مع البنك المركزي العراقي في إقرار حكومة العراق لسياسة إلزامية بميزانية قدرها 68 مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة الشمسية وإعادة تأهيل المباني الحكومية بهدف تعزيزكفاءتها في استهلاك الطاقة. كما تعاونت وكالات الأمم المتحدة مع وزارة الصحة في إطلاق حملة توعية حول تأثيرات المناخ على الصحة، بمشاركة أكثر من 4,000 متطوع بينهم 240 متطوعًا عبر الإنترنت.

واستثمرت الأمم المتحدة شراكاتها مع القطاع الخاص مثل شركة تويوتا ومؤسسة روداو ومنصة ميكرز، لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وشكلت الشراكات مع المجتمع الدولي، – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا واليابان والكويت وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرها– ركيزة أساسية لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد امتدت هذه الشراكات إلى قطاعات متعددة تشمل الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي والحوكمة والتماسك الاجتماعي والحماية والبيئة وتغير المناخ والحلول المستدامة للنزوح.

كما أقامت الأمم المتحدة شراكات استراتيجية مع الجامعات العراقية والمؤسسات الأكاديمية الدولية، مثل جامعة بغداد وجامعة البصرة والجامعة الأمريكية في بغداد، لدعم برامج تطوير المهارات والبحث العلمي والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة التحديات المجتمعية. ومن الأمثلة العملية على ذلك، دعم مبادرات موجهة للشباب في مجالات تربية النحل والتسويق الرقمي لتوفير فرص عمل نوعية للشباب من النساء والرجال.

ولا تزال الشراكات مع منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي في صميم عمل الأمم المتحدة بالعراق. إذ مكّنت من تنفيذ تدخلات على مستوى مجموعة واسعة من القطاعات تشمل تقديم الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجًا، وتعزيز حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى النهوض بالثقافة والتعليم. فعلى سبيل المثال، تعاونت الأمم المتحدة مع شركاء رئيسيين مثل هاريكار، وهارتلاند ألاينس الدولية واللجنة الدولية للإنقاذ، وإنترسوس، وشبكة العيادات القانونية، ومنظمة أرض البشر (Terre des Hommes)، لتقديم الوثائق المدنية وتوفير الدعم للنازحين العراقيين.

أما على صعيد تمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة في العراق، فقد حظيت بدعم من مصادر متعددة. إذ أسهمت مساهمات المانحين السخية بدور محوري في تمكين تنفيذ إطار تعاون الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتواصل الأمم المتحدة دعمها للحكومة والشركاء لاستكشاف سبل تمويل متنوعة تشمل التمويل من القطاعين العام والخاص والتمويل المشترك. إلى جانب إطلاق حوارات حول التمويل المستدام، وإدارة المالية العامة، وتطوير آليات تمويل مبتكرة تتماشى مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال التعاون مع شركاء التنمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، تعمل الأمم المتحدة على توسيع نطاق حشد الموارد وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وجذب استثمارات إضافية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الأمم المتحدة في العراق التزامها الراسخ بتأسيس شراكات متنوعة لدفع عجلة العمل الجماعي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

حقوق الانسان

أكدت الأمم المتحدة في العراق خلال عام 2024 **التزامها الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان**. حيث تمحورت جهودها حول دعم تطوير سياسات وأطر قانونية شاملة في مجالات مثل التوظيف والحماية الاجتماعية والحقوق في ملكية الأراضي. كما ركزت على تمكين الفئات الهشّة، مثل النساء، والشباب، والأقليات، والنازحين، عبر برامج تهدف إلى تعزيز وصولهم إلى العدالة والتعليم والفرص الاقتصادية وغيرها من الخدمات الأساسية. وقد ارتكزت هذه التدخلات على **نهج قائم على حقوق الإنسان** باعتباره محورًا أساسيًا لجهود الأمم المتحدة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء السلام، والحماية من العنف والنزاعات بما في ذلك منع التطرف العنيف ومعالجة التحديات التي تواجه الأسر العائدة. وتعكس هذه الجهود التزام الأمم المتحدة في العراق بمبادئ حقوق الإنسان والسعي نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا. ومن الأمثلة على ذلك، تطبيق **برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان لتعزيز الحوكمة الرشيدة والارتقاء بأداء مؤسسات إنفاذ القانون.

في إطار الشراكة مع وزارة الداخلية، دعمت الأمم المتحدة دمج مبادئ حقوق الإنسان في الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2024-2026، بهدف تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان. كما أسهمت الأمم المتحدة في وضع ستة إجراءات تشغيلية موحدة لتنظيم التحقيقات الجنائية، والمراقبة، والاعتقال، وأعمال الشرطة المجتمعية، مما يضمن توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي إطار مكافحة الفساد، ساعدت الأمم المتحدة في إعداد دليل إجراءات التحقيقات المالية الذي أسهم في إدماج ضمانات حقوق الإنسان ضمن جهود مكافحة الفساد بما يكفل التزام التحقيقات بالإجراءات القانونية الواجبة ومبادئ المساءلة. كما أسهمت الأمم المتحدة في تسهيل إنشاء مراكز شرطة نموذجية، مما أثمر عن إرساء نهج مؤسسي يقوم على الشفافية واحترام حقوق الإنسان في العمل الشرطي، مع تعزيز دور المواطنين في المتابعة والرقابة. وقد أدت هذه المبادرات إلى تعزيز المساءلة، والحد من الانتهاكات، وبناء ثقة الجمهور بقطاعي العدالة والأمن في العراق.

لقطة من ورشة تدريبية في حي العزيزية بالموصل، حيث يتم توعية السكان بالاستجابة للكوارث المتعلقة بالمناخ في إطار مشروع ممول من الحكومة اليابانية وتنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

إجمالي الموارد في عام 2024

544 مليون دولار أمريكي — الموارد المطلوبة

424 مليون دولار أمريكي — الموارد التي تم جمعها

355 مليون دولار أمريكي — الإنفاق

الأولوية الاستراتيجية 3

تطوير مؤسسات وخدمات عامة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشمولية

127 مليون دولار أمريكي — الموارد المطلوبة

74 مليون دولار أمريكي — الموارد التي تم جمعها

69 مليون دولار أمريكي — الإنفاق

أسهمت هذه الأولوية الاستراتيجية في دعم الخدمات العامة المستجيبة بمبلغ 69.93 مليون دولار أمريكي من خلال دعم التقدم على مستوى السياسات، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنفيذ مبادرات الحوكمة الرقمية، ومن أبرزها رقمنة «خطة سلامة المياه. « كما أدت الأطر الجديدة إلى تطوير خدمات صحية شاملة، في حين سهّلت حملة «العودة إلى التعلم» عملية إعادة دمج الأطفال المتسربين من المدارس في المنظومة التعليمية.

الأولوية الاستراتيجية 4

تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ

37 مليون دولار أمريكي — الموارد المطلوبة

23 مليون دولار أمريكي — الموارد التي تم جمعها

18 مليون دولار أمريكي — الإنفاق

بميزانية إنفاق بلغت 18.36 مليون دولار أمريكي، أسهمت هذه الأولوية في دعم جهود الإدارة البيئية، وتمكين المجتمعات، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّرات المناخ في العراق، وهو ما عُرضت أبرز نتائجه في مؤتمر الأطراف (COP29) وشملت الإنجازات الرئيسة إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وتحديد أهداف للتنوع البيولوجي، وتحسين إدارة الموارد المائية، إلى جانب إحراز تقدم في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المحافظة على الموارد الطبيعية.

الأولوية الاستراتيجية 5

توفير حلول مستدامة للنزوح الداخلي، تضمن الكرامة والسلامة والعودة الطوعية للفئات المتأثرة

159 مليون دولار أمريكي — الموارد المطلوبة

136 مليون دولار أمريكي — الموارد التي تم جمعها

91 مليون دولار أمريكي — الإنفاق

بلغت قيمة الإنفاق على هذه الركيزة الاستراتيجية 91.69 مليون دولار أمريكي، مما أسهم في تعزيز الحلول المستدامة للنازحين والعائدين في العراق. وشملت أبرز الإنجازات: إعادة تأهيل المساكن، وتسهيل العودة وإعادة التوطين، وتعزيز الوصول إلى الوثائق الرسمية والمساعدة القانونية، فضلًا عن دعم سبل العيش المستدامة واستقرار المجتمعات.

نظرة عامة على الجوانب المالية

وتعبئة الموارد

في عام 2024 ، تمكنت الأمم المتحدة من تعبئة موارد مالية بلغت 424.9 مليون دولار أمريكي من أصل موازنة إجمالية قدرها 544.4 مليون دولار أمريكي ضمن إطار التعاون. وقد تم إنفاق 355 مليون دولار، أي ما يعادل 83٪ من معدل الإنفاق. فيما بلغ الرصيد المتبقي غير المنفق نحو 69.9 مليون دولار، وهو مخصص بالكامل للتدخلات الجارية أو المخطط لها إلى جانب مشاريع متعددة السنوات أو لمبادرات قيد التنفيذ التي تأخر إنجازها لأسباب تشغيلية أو نتيجة لتغيرات في السياق. ويسهم هذا الرصيد المرحّل في ضمان استمرار الاتساق مع الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون وأجندة التنمية الوطنية في العراق.

الأولوية الاستراتيجية	الموارد المطلوبة (بالدولار الأمريكي)	الموارد التي تم جمعها (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق (بالدولار الأمريكي)
الأولوية الاستراتيجية 1	154,204,184	143,488,962	129,541,287
الأولوية الاستراتيجية 2	66,470,356	46,978,184	45,497,737
الأولوية الاستراتيجية 3	127,242,416	74,980,757	69,932,291
الأولوية الاستراتيجية 4	37,092,849	23,302,790	18,363,411
الأولوية الاستراتيجية 5	159,258,459	136,161,419	91,697,329
الإجمالي لعام 2024	**544,268,264**	**424,912,112**	**355,032,055**

الأولوية الاستراتيجية 1

تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية وشمول الجميع

الموارد المطلوبة

143 مليون دولار أمريكي

الموارد التي تم جمعها

129 مليون دولار أمريكي

الإنفاق

سجّلت هذه الأولوية أعلى مستوى إنفاق بين الأولويات الاستراتيجية في عام 2024، حيث تم توجيه 129.54 مليون دولار أمريكي إلى دعم بناء السلام على مستوى المجتمعات المحلية، وتمكين النساء والشباب كصنّاع للسلام، إضافةً إلى تيسير عودة الأسر النازحة أو إعادة توطينها. كما شملت الجهود تعزيز حماية حقوق الأقليات، ورفع قدرات الصحفيين على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في التغطية الإعلامية، وتقديم الدعم القانوني للفئات الهشّة.

الأولوية الاستراتيجية 2

تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع

الموارد المطلوبة

46 مليون دولار أمريكي

الموارد التي تم جمعها

45 مليون دولار أمريكي

الإنفاق

بلغ حجم الإنفاق في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية 45.49 مليون دولار أمريكي، ما أسهم في تعزيز القدرة الاقتصادية من خلال دعم تطوير السياسات، وتوفير فرص العمل، وتحفيز ريادة الأعمال، إلى جانب تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. كما جرى إنشاء منصة للمواءمة بين الباحثين عن العمل والفرص المتاحة، بالإضافة إلى مراكز خدمات التوظيف، الأمر الذي مكّن من ربط الباحثين عن عمل بالفرص المناسبة. فيما ساعدت خدمات تنمية الأعمال، ولا سيما للفئات الهشّة والنساء، على فتح مسارات جديدة نحو التمكين الاقتصادي الشامل.

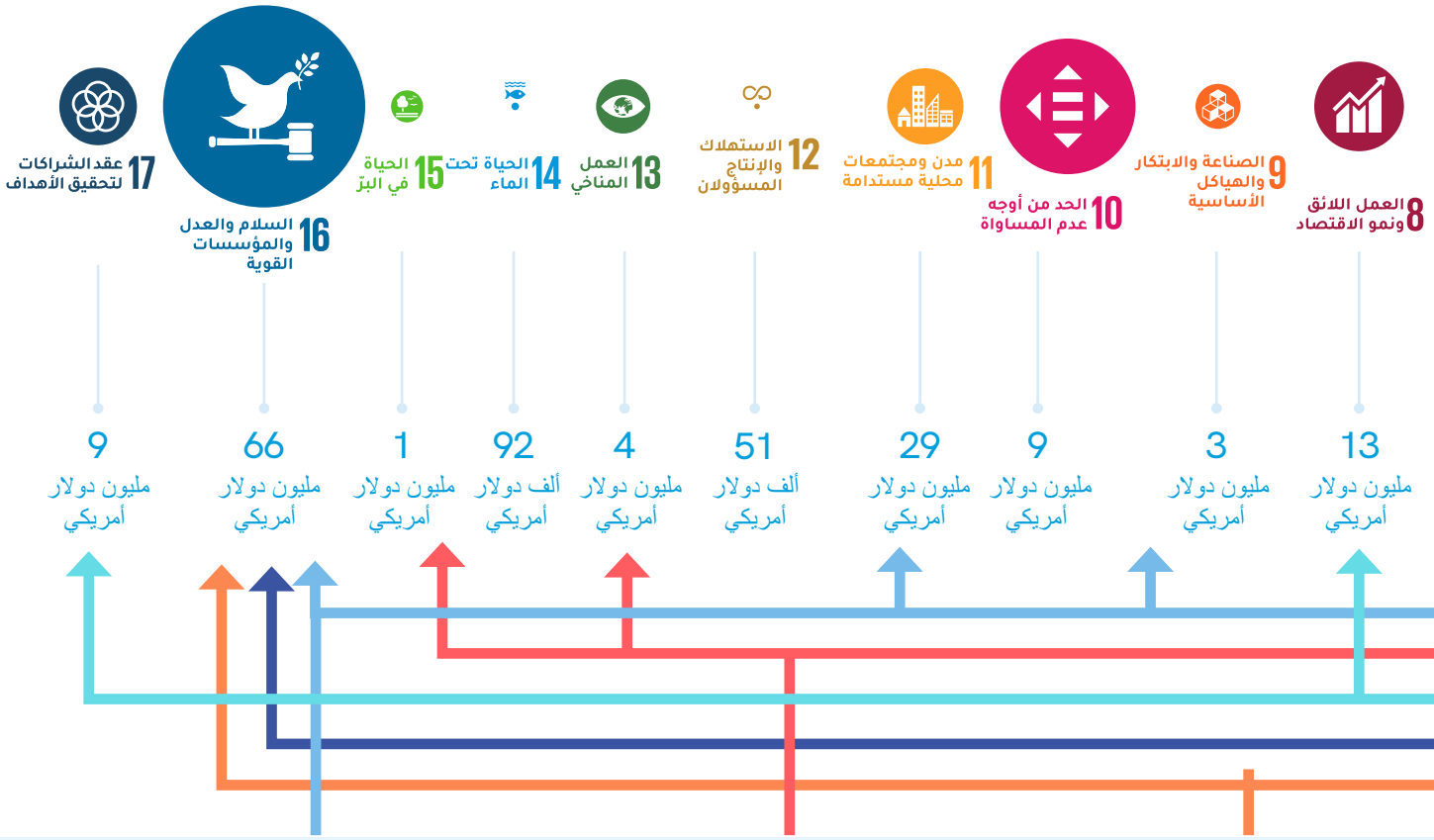

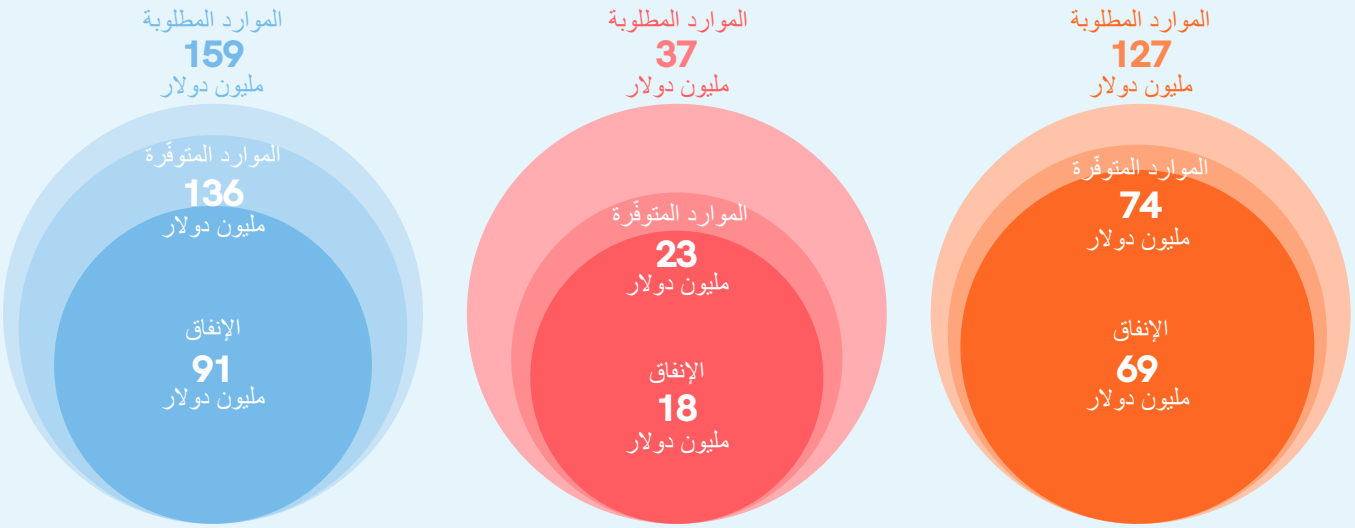

الأولوية الاستراتيجية 3

تطوير مؤسسات وخدمات عامة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشمولية

الأولوية الاستراتيجية 4

تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة تغيّر المناخ

الأولوية الاستراتيجية 5

للنزوح الداخلي، تضمن الكرامة والسلامة والعودة الطوعية للفئات المتأثرة في العراق

تسريع وتيرة التقدم

التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

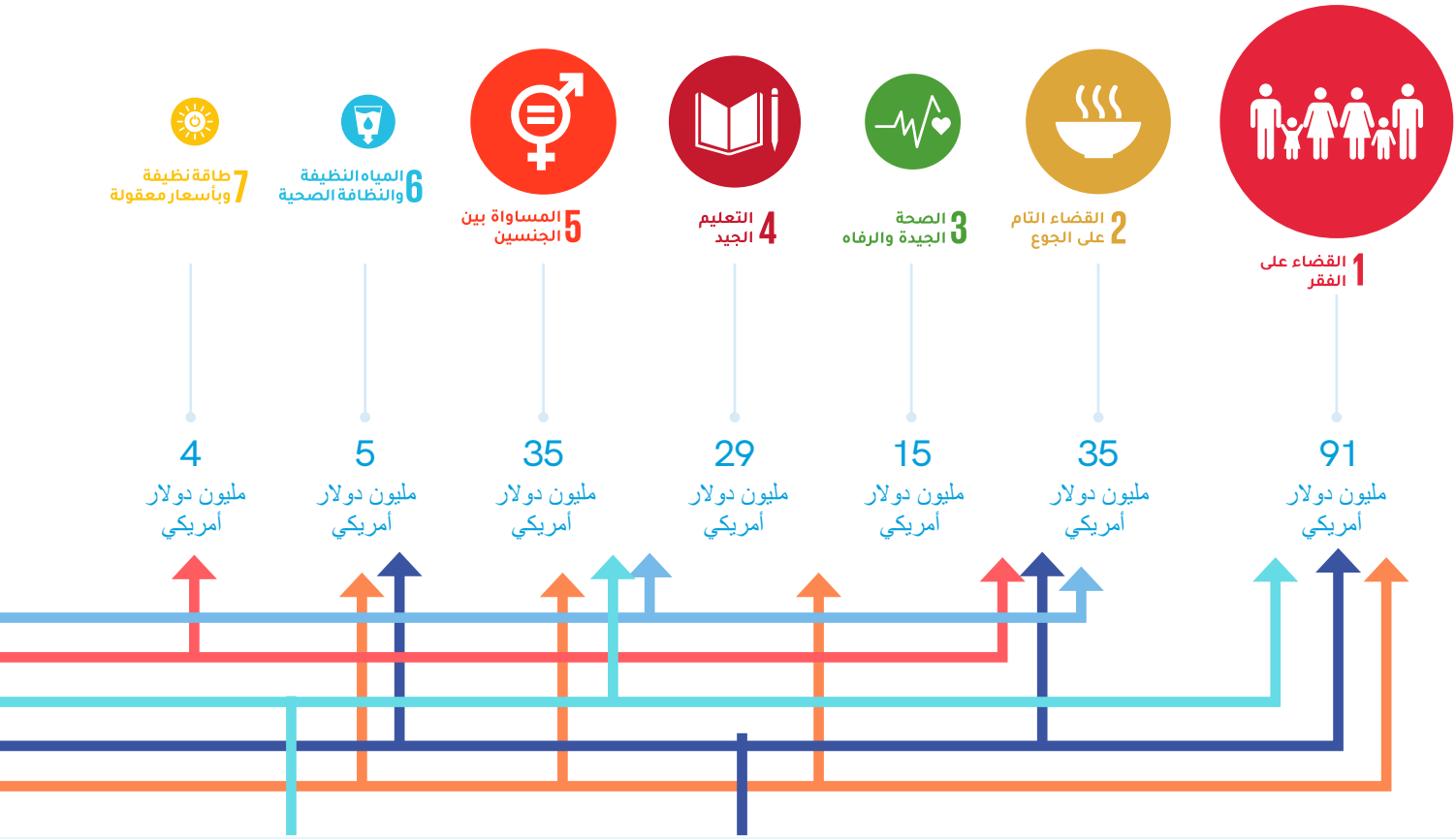

في عام 2024،
وجّه فريق الأمم المتحدة
القطري استثمارات بلغت
355 مليون
دولار أمريكي لدعم مسار
التنمية المستدامة في العراق

الأولوية الاستراتيجية 1

تحقيق التماسك الاجتماعي
والحماية وشمول الجميع

الأولوية الاستراتيجية 2

تحقيق نمو اقتصادي شامل

الفصل الأول

الأولويات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري لعام 2025

في عام 2025، ستباشر الأمم المتحدة في العراق تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2025–2029، مستندةً إلى الدروس المستفادة من إطار عمل التعاون السابق للفترة 2020–2024، مع مضاعفة جهودها لبناء مستقبل ينعم بالسلام والازدهار والقدرة على التكيف مع المناخ، مع التركيز على نهج الترابط بين العمل الإنساني وتحقيق التنمية والسلام بهدف دعم التنمية المستدامة في العراق.

بتوجيه من المنسق المقيم، ستعيد الأمم المتحدة في العراق تحديد توجهاتها الاستراتيجية لدعم تقدم العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتركز العمل على مسارات مبتكرة تشمل المساواة، والاستثمار، والتحضر، وكفاءة استهلاك الطاقة، والنظم الغذائية، والتكنولوجيا الرقمية، بما يعزز التحولات المجتمعية والبيئية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، بالاستفادة من الخبرات الواسعة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

كما تتضمن الخطط تعزيز مشاركة الشباب عبر منصة تواصل اجتماعي مخصصة، ومجموعات نقاش مركز، وفعاليات شاملة. وسيتم مواءمة هذه الجهود مع أولويات التحول من العمل الإنساني إلى تحقيق التنمية وبناء السلام بما يضمن دمج بناء السلام والقدرة على الصمود في مختلف تدخلات تحقيق أهداف التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن قمة المستقبل لعام 2024 دعت إلى إحياء التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية الملحّة. وفي عام 2025، ستستجيب الأمم المتحدة في العراق لهذه الدعوة من خلال دفع مسار التحول من العمل الإنساني إلى تحقيق التنمية وبناء السلام، بما يحقق الربط بين تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والأهداف طويلة الأمد للتنمية والسلام. كما ستعمل على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة الدولية. وستسهم هذه الجهود في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق النمو الشامل، وتسريع وتيرة العمل المناخي في البلاد.

مشروع بيئي مبتكر لتحسين إدارة المياه في السليمانية بدعم من برنامج الأغذية العالمي

بين عامي 2020 و 2024، ضخت الأمم المتحدة عبر فريقها القطري

2.05 مليار دولار

أمريكي لدعم مسار التنمية المستدامة في العراق

إجمالي الموارد المالية التي تم جمعها لإطار عمل للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ما بين 2020 و 2024

الأولوية الاستراتيجية	الموارد المطلوبة (بالدولار الأمريكي)	الموارد التي تم جمعها (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق (بالدولار الأمريكي)
الأولوية الاستراتيجية 1	1,097,741,956	845,460,468	688,278,550
الأولوية الاستراتيجية 2	320,253,679	257,989,563	167,199,504
الأولوية الاستراتيجية 3	799,507,680	649,061,712	525,910,946
الأولوية الاستراتيجية 4	227,646,898	154,998,030	109,127,526
الأولوية الاستراتيجية 5	1,578,570,232	1,009,943,684	559,640,396
الإجمالي	4,023,720,445	2,917,453,457	2,050,156,922

يعكس التوظيف الاستراتيجي للموارد المالية النهج المركز والفعال الذي تتبعه الأمم المتحدة في العراق لمعالجة التحديات التي تواجه البلاد وتحقيق أولوياتها في تحقيق التنمية. فقد أسهمت الإدارة الدقيقة للموارد المالية، مقرونةً بتدخلات برامجية موجّهة، في تحقيق أثر ملموس لصالح الفئات الأكثر احتياجًا، مما أرسى الأساس لمواصلة التقدم في مسار التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود.

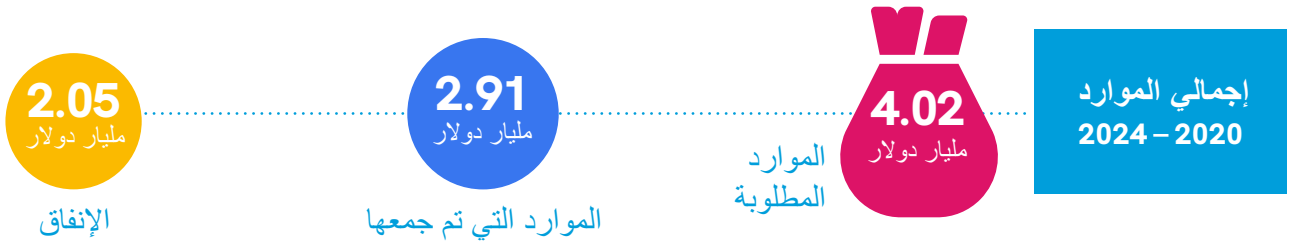

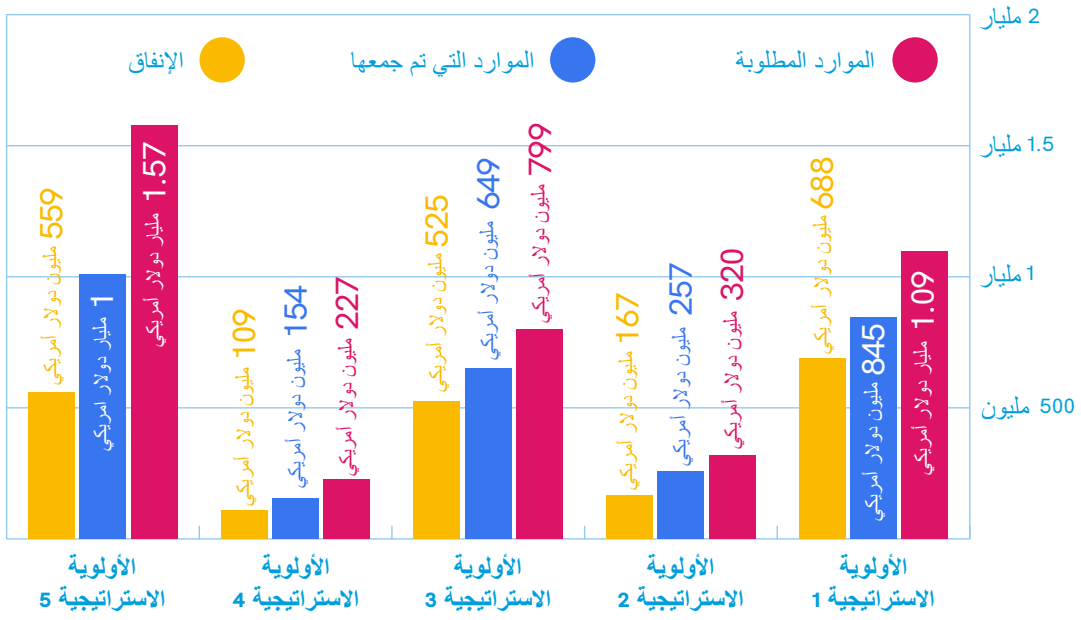

Iraq.un.org

unami_iraq

UnitedNationsIraq

@UNIraq